

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة ٧٥٧٦

الجمعة، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة باور	. . . .	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	. . . .	السيد تشوركين
	الأردن	. . . .	السيد الحمود
	إسبانيا	. . . .	السيد غونثاليث دي ليناريس بالو
	أنغولا	. . . .	السيد لوكاس
	تشاد	. . . .	السيد غومبو
	شيلي	. . . .	السيد ساباغ مونيوث دي لا بينيا
	الصين	. . . .	السيد وانغ مين
	فرنسا	. . . .	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	. . . .	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	. . . .	السيد لينكيفتشيوس
	ماليزيا	. . . .	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	. . . .	السيد رايكروفت
	نيجيريا	. . . .	السيد آدامو
	نيوزيلندا	. . . .	السيد فان بوهيمن

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

1541984 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١١/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أوكرانيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس أدعو إلى الاشتراك في هذه الجلسة مقدمي الإحاطات الإعلامية التالين: السيد إيفان سيمونوفيتش، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان؛ السيد جون غينغ، مدير شعبة التنسيق والاستجابة بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية؛ والسفير إرطغرول أباكان، رئيس مراقبي بعثة الرصد الخاصة الموفدة إلى أوكرانيا والتابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

باسم المجلس أرحب بالسيد غينغ والسفير أباكان، الذين ينضمان إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من كييف.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أرحب ترحيبا حارا بنائب الأمين العام، سعادة السيد يان إلياسون، وأعطيه الكلمة.

نائب الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): لا تزال الحالة في شرق أوكرانيا متوترة ومضطربة. ومنذ بدء وقف إطلاق النار في ١ أيلول/سبتمبر، انخفضت حدة القتال في جميع أنحاء منطقة النزاع بصورة عامة. ومع ذلك، وفي الأسابيع الأخيرة، استؤنف قتال متقطع، بدرجة متفاوتة من الحدة، حول منطقتي دونتسك ولوهانسك. وشرع الطرفان في تنفيذ الاتفاق على سحب ما يسمى بالأسلحة الخفيفة من خط التماس. ولكن لا تزال العملية غير مكتملة. ولاحظت بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا استخدام الأسلحة، بما فيها مدافع الهاون، في جميع أنحاء منطقة النزاع. وأشيد ببعثة الرصد الخاصة، في ظل قيادة السفير أباكان، على الاضطلاع بولايتها في ظل ظروف عصيبة. ومن الأهمية البالغة بمكان منح البعثة إمكانية الوصول الكاملة وغير المقيدة إلى جميع المناطق التي تغطيها ولاية البعثة. وأشعر بقلق بالغ حيال استمرار حوادث مضايقة البعثة وتخويفها. ويجب أن تتوقف تلك المضايقة فورا.

وأشيد بالجهود المستمرة التي تبذلها مجموعة الاتصال الثلاثية وأفرقتها العاملة الأربعة وقادة صيغة نورماندي وغيرهم من الشركاء. وعلى الجبهة الدبلوماسية، أحرز تقدم متواضع ولكنه ملموس عقب اجتماع قادة ألمانيا وأوكرانيا وفرنسا وروسيا. وأعلن المتمردون في شرق أوكرانيا إرجاء للانتخابات المحلية المعلنة ذاتيا. كما التزم الطرفان بالتوصل إلى توافق على طرائق تحترم القانون الأوكراني وتتماشى مع أفضل الممارسات الدولية لإجراء الانتخابات المحلية في الأرض الواقعة في نطاق سيطرة المتمردين. وكما نعلم من اجتماعات مينسك للأفرقة العاملة الأربعة، فإن الإخفاق في التوصل إلى توافق على المسائل الجوهرية الأخرى حال دون توصل الطرفين إلى حل مجد. ويشمل ذلك المسائل المتصلة بالانتخابات المحلية في المناطق الواقعة في نطاق سيطرة المتمردين.

ونرحب بالمناقشات التي عقدت في برلين خلال اجتماع وزراء خارجية نورماندي في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر وبعد الاجتماع. كما نرحب بأوجه التحسن التي حصلت في قطاع الأمن. ولكن لا يزال يتنظر القيام بالكثير من العمل. ولا تزال أغلبية أحكام اتفاقات مينسك غير منفذة. وتوجد تفسيرات متضاربة لتسلسل التنفيذ، وينطبق الأمر نفسه على

بعض أحكام مجموعة تدابير مينسك، بما في ذلك الأحكام المتصلة بظروف إجراء الانتخابات المحلية في المناطق الواقعة في نطاق سيطرة المتمردين، والسيطرة على المناطق الحدودية ومغادرة الجماعات المسلحة الأجنبية. وتأتي ضمن تلك القائمة التغييرات الدستورية المتعلقة بالعفو والمركز الخاص. وهذه المشاكل تهدد كامل العملية السياسية.

ولا تزال منطقة النزاع كثيفة التسليح، وهناك خطر دائم للتصعيد الخطير. ولا تزال بعثة الرصد الخاصة تلاحظ وجود الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة الثقيلة، على طول خط التماس. كما تقوم حاجة ماسة إلى معالجة مسألة المتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة، التي تشكل حاليا السبب الرئيسي للوفيات والإصابات في شرق أوكرانيا. وتتطلب المشكلة إيلاء اهتمام مستمر من خلال المزيد من التوعية والتثقيف والبرامج الإنسانية المتعلقة بإزالة الألغام. ومن شأن ذلك الإجراء الحد من الأخطار وتخفيف المعاناة وبناء الثقة.

وسيقدم السيد جون غينغ، مدير شعبة التنسيق والاستجابة بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الذي ينضم إلينا من كييف، المزيد من التفاصيل بشأن الحالة الإنسانية. وأناشد بقوة جميع الجوانب كفالة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية البالغة الأهمية بدون قيود وبدون شروط وضمان حرية تنقل المدنيين في جميع أنحاء البلد. كما أناشد جميع الجهات التي لها نفوذ على الأطراف الفاعلة كفالة إزالة جميع العوائق البيروقراطية والسياسية من أمام المساعدات الإنسانية. وأود أن أذكر جميع الأطراف بالتزاماتها بضمان إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية بحرية وبدون عائق إلى جميع أنحاء أوكرانيا.

كما أشعر بالقلق حيال مدى تضرر المقيمين في القرم بقطع الإمداد بالكهرباء من أوكرانيا. ففي ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، دمرت أبراج الأسلاك الكهربائية في منطقة خيرسون بأوكرانيا التي تمد القرم بالطاقة، مما ترك الكثير من أنحاء شبه الجزيرة بدون كهرباء. وأثق بأن الطاقة الكهربائية ستعاد بشكل كامل وبأنه يجري التحقيق في الحادث الذي أدى إلى قطع الكهرباء.

وفي الشهر الماضي تجاوزنا العام الثاني لأزمة أوكرانيا. وأشير إلى زيارتي للمساعي الحميدة إلى كييف في مطلع آذار/مارس ٢٠١٤ وإحاطتي الإعلامية اللاحقة التي قدمتها للمجلس من هناك. وفي ذلك الوقت ناشدت المجلس من أجل الحوار والدبلوماسية ومن أجل أن يسود التفكير المتروي. واليوم، حيث لا يلوح في الأفق أي حل سياسي شامل، أكرر تلك المناشدة. وخلال تلك الأيام والأسابيع الأولى العصيبة قبل عامين، قدنا عملية إنشاء وجود للأمم المتحدة من خلال بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، وفي وقت لاحق، إنشاء فريق قطري كبير. ولا تزال تلك البعثة تؤدي أعمال الرصد والإبلاغ والمنع البالغة الأهمية، وسنسمع المزيد عن ذلك من السيد سيمونوفيتش، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان.

وفي الختام، أود أن اشير إلى أن اتفاقات مينسك لا تزال الطريق المجدي والمقبول والأفضل نحو تسوية هذا النزاع. ويجب تنفيذ هذه الاتفاقات تنفيذا كاملا. وعلى جميع الأطراف أن تعمل صوب التوصل إلى حل سياسي دائم بدون تأخير، ويجب أن تبدي جميع الأطراف المعنية المزيد من الإرادة السياسية والمرونة. ويتأثر بصورة مباشرة الملايين من النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي على كلا جانبي خط التماس. وستعني زيادة حالات التأخير المزيد من المعاناة لعدد كبير للغاية من الأشخاص الذين يأملون بقضاء موسم أياد في جو يسوده السلام.

ولا تزال الأمم المتحدة، من خلال المساعي الحميدة للأمين العام، ملتزمة التزاما كاملا بدعم السلام والاستقرار وتعزيزهما بطريقة تدعم سيادة أوكرانيا ووحدتها وسلامة

أراضيها. وستبقى بالغة الأهمية الأعمال التي تضطلع بها قطاعات حقوق الإنسان وتقديم المساعدة الإنسانية والتنمية في فريق الأمم المتحدة القطري في أوكرانيا. فلنكثف معا جهودنا لكيلا يتعين علينا أن نجتمع هنا لتقديم إحاطة إعلامية أخرى العام المقبل في مناسبة الذكرى السنوية الثالثة لهذه الأزمة. ولنضمن تلبية تطلعات المواطنين الأوكرانيين من أجل تحقيق الاستقرار والسلام والإصلاح والازدهار.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر نائب الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد سيمونوفيتش.

السيد سيمونوفيتش (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن. ويسرني كثيرا أن السفير أباكان ممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي نتعاون معه تعاونا وثيقا في الأنشطة الميدانية، موجود معنا أيضا اليوم عن طريق التداول بالفيديو.

إن تقييم مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان للحالة في أوكرانيا يستند إلى التقرير الواردة من بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان خلال الأشهر الـ ٢٠ الماضية، الموجودة في المناطق الواقعة في نطاق سيطرة الحكومة وفي المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة على السواء. كما واصلت البعثة رصد حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي، التي حدد مركزها في قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨، بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا. وأُصدر قبل يومين التقرير الثاني عشر لبعثة الأمم المتحدة، الذي يغطي الفترة من ١٦ آب/أغسطس إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

ولقد تميزت الأشهر القليلة الماضية بانخفاض كبير في الأعمال العدائية. وعلى الرغم من أن القتال لم يتوقف تماما، فإن قصف المناطق الآهلة بالسكان تراجع تراجعا ملحوظا. وعدد الإصابات بين المدنيين، لا سيما تلك الناجمة عن القصف، انخفض بدرجة كبيرة. وكان العدد الإجمالي للقتلى المدنيين الذي سجلته بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا بين ١٦ آب/أغسطس و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٤٧ قتيلا. وهذا يشكل تراجعا حادا بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق من ١٦ أيار/مايو إلى ١٥ آب/أغسطس، عندما سجلنا ١٠٥ قتلى. ونحن نعيش الآن أطول فترة زمنية منذ بداية الصراع لم يحدث فيها قصف عشوائي على نطاق واسع في المناطق الآهلة بالسكان، والتقارير التي تفيد عن أشخاص قُتلوا جراء القصف أصبحت غير مألوفة.

ومع ذلك، لا يزال الناس يموتون بشكل متزايد جرّاء متفجرات من مخلفات الحرب، وأجهزة متفجرة يدوية الصنع. أمّا نسبة الإصابات بين المدنيين بما في ذلك الوفيات والإصابات الناجمة عن المخلفات المتفجرة والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، فقد بلغت في الأشهر الأخيرة نحو ٨٠ في المائة. كما يجب ألاّ ننسى أن الهدوء النسبي الحالي في منطقة الصراع ربما يكون مجرد ظاهرة أخرى للنمط المتكرر الذي دأبنا على مشاهدته في أوكرانيا منذ بداية الصراع – تصعيد مفاجئ في أعمال القتال ترافقه إصابات مدنية كبيرة، ومن ثم اتفاق على وقف إطلاق النار يتبعه تراجع في أعمال القتال والإصابات في صفوف المدنيين، بعدئذ يبدأ تصعيد جديد في الأعمال القتالية. إن ذلك يجب ألاّ يحدث مرة أخرى. وإجمالي عدد قتلى الصراع بات بالفعل مرتفعا جدا. فبين بدء الأعمال القتالية في منتصف نيسان/أبريل ٢٠١٤ و ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، قُتل ما لا يقل عن ٩١١٥ شخصا في منطقة الصراع شرقي أوكرانيا. وكما الحال في الماضي، ثمة تحفّظ حيال هذا التقدير، إذ أن العدد الحقيقي للإصابات المرتبطة بالصراع يُعتبر أعلى من ذلك. وبالنسبة إلى المستقبل، يرى

مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن تنفيذ اتفاقات مينسك هو الاستراتيجية الوحيدة القابلة للتطبيق من أجل التوصل إلى حل سلمي في دونباس، وهو بدوره مفتاح حل أزمة حقوق الإنسان في أوكرانيا.

إن استمرار تجنب قصف المناطق الآهلة بالسكان في منطقة القتال يبقى أولوية عليا، إلى جانب أنشطة إزالة الألغام. وينبغي لجميع الأطراف التي تشارك في القتال أن تحقق في الحوادث كافة التي تصيب المدنيين والتي تكون ناجمة عن عمل عسكري. ونشعر بالتشجيع إزاء إنشاء خلايا للتخفيف من الخسائر المدنية. وهناك حاجة ملحة للاضطلاع بالأنشطة المتعلقة بالألغام على نطاق واسع، بما في ذلك إنشاء آليات مناسبة للتنسيق، ورسم الخرائط، والتثقيف والتوعية إزاء خطر الألغام على جانبي خط التماس. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نرى تقدما في عمل مجموعة الاتصال الثلاثية المعنية بأوكرانيا بشأن النقاش حول تنسيق جهود إزالة الألغام. والعمل الذي تقوم به المجموعة الفرعية المعنية بالأعمال المتعلقة بالألغام يوفر الدعم للجهود الرامية إلى تقليل المخاطر على السكان المحليين.

وأحد أبشع مخلفات الصراع هو انتظار البت في البحث عن المفقودين، واسترجاع رفات الموتى وتحديد هويتهم. ووفقا لوزارة الداخلية في أوكرانيا، هناك أكثر من ٣ ٠٠٠ شخص ما زلوا مسجلين في عداد المفقودين اعتبارا من ١٨ أيلول/ سبتمبر. ولدى القيام بالبحث عنهم، يبدو أن هناك ثلاثة عوامل أساسية. أولا، ثمة حاجة إلى وجود تنسيق داخلي أفضل بين الهيئات الحكومية في أوكرانيا، وبخاصة وزارة الداخلية، ودائرة الأمن، ووزارة الدفاع. ومن شأن ذلك أن يكون بمثابة آلية واحدة يعتمد عليها أقرباء الأشخاص المفقودين. ثانيا، ينبغي للمجتمع المدني أن يكون أكثر نشاطا في الجهود التي يبذلها. أخيرا وليس آخرا، هناك حاجة إلى التفاعل مع الجهات الفاعلة ذات الصلة في الأراضي الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى الحالة في الشرق. إن انعدام سيادة القانون حتى بوجود هدوء نسبي عسكري على أرض الواقع يجعل حالة حقوق الإنسان صعبة جدا لما يقدّر بحوالى ٢,٧ مليون شخص يعيشون في الأراضي التي تسيطر عليها جمهورية دونيتسك الشعبية المعلنة ذاتيا، وجمهورية لوهانسك الشعبية المعلنة ذاتيا. ولا تزال هناك تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان في هذه الأراضي، بما في ذلك تلك المتصلة بأعمال القتل، والتعذيب، وسوء المعاملة، والاعتقال غير القانوني، والسخرة. وما فتئت حقوق السكان المحليين تفتقر إلى الحماية الفعالة، وثمة انعدام للمساءلة أو الانصاف. وأماكن الاعتقال التي تعود للجماعات المسلحة ما زالت عصية تقريبا على وصول هيئات الرقابة المستقلة، والمنظمات الدولية، بما في ذلك بعثة رصد حقوق الإنسان، إلى المعتقلين فيها. وتشهد هذه الأماكن ارتكاب انتهاكات تجاه حقوق الإنسان بشكل أكثر تواترا، ويكون ضحاياها من أشد الفئات ضعفا.

دعوني أضرب لكم مثالا على ذلك. في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أجرت بعثة رصد حقوق الإنسان مقابلة مع رجل أمضى سنة في الأسر لدى جماعات مسلحة. لقد وصف بالتفصيل الظروف السائدة في مقر دونيتسك الأمني الذي كان تابعا في السابق لدائرة الأمن في أوكرانيا، ألا وهي الاكتظاظ، وعدم كفاية التغذية، ونقص العلاج الطبي الملائم، فضلا عن سوء المعاملة، والتعذيب، والسخرة. كما ذكر العديد من الحوادث عندما تعرّض هو وغيره من المعتقلين، بمن فيهم النساء، للتعذيب من قبيل الاعدامات الوهمية، والضرب، والصعق بالكهرباء.

أمّا المقيمون في الأراضي التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة، فهم أيضا لا يزالون يواجهون صعوبات في ممارسة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، خاصة الحصول على الرعاية الطبية الجيدة، والسكن، والخدمات والفوائد الاجتماعية، فضلا

عن عدم كفالة الحقوق في السكن، والأراضي، والملكية، بما في ذلك احتمال المصادرات، والافتقار إلى آليات التعويض عن الممتلكات المتضررة، أو المصادرة، أو المنهوبة. ويمكن لبداية فصل الشتاء والعوائق التي تعترض المنظمات الإنسانية أن تؤدي إلى تفاقم الوضع.

لقد قال شخص قابله مؤخرا فريق المفوضية السامية لحقوق الانسان في دونيتسك، ”نحن نخشى أن نلد ونخشى أن نموت“. ونظرا لزيادة تدهور الوضع الاقتصادي والافتقار إلى فرص العمل، حتى الجنازات أصبحت تكلفتها متعذرة على بعض الأسر. بالإضافة إلى ذلك، إن المستندات المتعلقة بسجل الأحوال الشخصية – الولادة، والوفاة، والزواج، والطلاق، والشهادات الطبية – الصادرة في الأراضي الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة، تعتبرها السلطات الأوكرانية غير صالحة. وهذا يحول دون حصول الناس على الخدمات الاجتماعية والطبية الأساسية. ولقد سمعت العديد من الأمثلة على الصعوبات التي يواجهها الأشخاص الذين يريدون إثبات صحة مستنداتهم أو الحصول على أخرى جديدة. وهناك مخاوف من أن الأطفال الذين يولدون الآن قد يبقون عديمي الجنسية. ويتعين اتخاذ خطوات فورية لمواجهة هذه المشكلة.

ولا تزال المفوضية السامية لحقوق الانسان تلاحظ تقيّد الإعلاميين بالرقابة الذاتية، وعدم قدرتهم على ممارسة أي نوع من حرية التعبير في الشرق. ونلاحظ أيضا أن التجمعات الرامية إلى الاعتراض على السياسات التي تنتهجها جمهورية دونيتسك المعلنة ذاتيا أو جمهورية لوهانسك الشعبية المعلنة ذاتيا نادرة للغاية، لأن الناس يقولون إنهم يخشون التجمع والتكلم علنا. ومعظم الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان غير قادرين على العمل.

إن القيود التي فرضتها حكومة أوكرانيا في كانون الثاني/ يناير على التنقل عبر خط التماس لا تزال تشكل أحد التحديات الرئيسية للناس الذين يعيشون في منطقة الصراع. وهذا يؤدي إلى شعورهم بالعزلة المتزايدة، فضلا عن عدم حصولهم على الرعاية الطبية والفوائد الاجتماعية، وتفكك الروابط الأسرية. والناس غالبا ما يقضون الساعات وحتى الليالي في طوابير لعبور سلسلة من نقاط التفتيش، مع محدودية الوصول إلى مرافق المياه والصرف الصحي. ووجود الألغام على جانب ممرات النقل الرسمية يشكل خطرا أمنيا إضافيا. والجهود التي تبذلها حكومة أوكرانيا لاستعادة القانون والنظام في منطقة الصراع لا تزال مصحوبة بالادعاءات المتعلقة بحالات الاختفاء القسري، والاعتقال التعسفي، والحبس الانفرادي، فضلا عن التعذيب وسوء المعاملة للأشخاص المشتبه في تعديهم على السلامة الإقليمية أو انخراطهم في أعمال الإرهاب، أو الذين يُعتقد أنهم من أنصار جمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوهانسك الشعبية المعلنتين ذاتيا. ويبدو أن عناصر دائرة الأمن في أوكرانيا يتمتعون بدرجة عالية من الإفلات من العقاب، ونادرا ما يجري التحقيق معهم في الادعاءات التي تطالهم. وسلوك عناصر إنفاذ القانون الأوكرانيين الذين يعملون تحت إمرة وزارة الداخلية هو مثار قلق أيضا.

وتكرر المفوضية أنه ينبغي إجراء تحقيق سليم وفوري في كل حالة من الحالات المبلغ عنها للانتهاك الجسيم للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من قبل عناصر الجيش أو إنفاذ القانون الأوكرانية؛ ينبغي أن يقدم الجناة للعدالة، وأن يحصل الضحايا على تعويضات.

و لم تتحقق بعد المساءلة عن قتل المحتجين وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى المرتكبة خلال أحداث ميدان في كييف في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى شباط/فبراير ٢٠١٤. ولم يسجل أي تقدم يذكر في ضمان المساءلة عن مقتل ٤٨ شخصاً خلال أعمال عنف ٢ أيار/مايو ٢٠١٤ في أوديسا، كما أن إجراءات إقامة الدعوى الجنائية لا تبدو حيادية حتى الآن.

وبالعودة إلى الوراء، ليس هناك ما ينبئ بتحسن حالة حقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم في عام ٢٠١٥. وأساساً، ما زال من المتعذر التعبير عن آراء تختلف عن تلك التي تروجها سلطات الأمر الواقع والاتحاد الروسي. ومن يُنظر إليهم على أنهم يقفون في صفوف المعارضة يتعرضون للتخويف والاضطهاد. وتستخدم نظم إنفاذ القانون والعدالة كأدوات للقمع. وقد أغلقت وسائط الإعلام الخاصة بتتار القرم. وتتار القرم السبعة الذين شاركوا في مظاهرة مؤيدة لأوكرانيا في شباط/فبراير ٢٠١٤ اعتقلوا هذا العام. ولم يحرز أي تقدم في التحقيقات في اغتيال ريشات أميتوف أو اختفاء الناشطين المؤيدين لأوكرانيا في عام ٢٠١٤.

وثمة تطور حدث مؤخراً واجتذب اهتماماً إضافياً لشبه جزيرة القرم ويتمثل في الحصار التجاري الذي بدأته في أيلول/سبتمبر قيادة تتار القرم في أوكرانيا. وفي تطور آخر، تعرض أربعة من أبراج الكهرباء الواقعة في البر الرئيسي من أراضي أوكرانيا التي تزود شبه جزيرة القرم بالكهرباء لتلفيات. وفي حين قامت سلطات الأمر الواقع في شبه جزيرة القرم بإعادة توجيه مصادر الطاقة الموجودة إلى المرافق الاجتماعية الأساسية، كالمستشفيات، فإن وقع ذلك فيما يتعلق بحقوق الإنسان في تلك الحالة كان شديد الوطأة خاصة على الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم ولا يستطيعون التحرك بحرية، وكذلك على ذوي الدخل المنخفض في المناطق النائية.

على الجانب الإيجابي، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتمدت حكومة أوكرانيا استراتيجية وطنية بشأن حقوق الإنسان، وشرعت في وضع خطة عمل لتنفيذها. ومددت أوكرانيا الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية، وهو ما انسحب على الفترة التي وقعت خلالها أحداث ميدان، عن الجرائم المرتكبة بعد ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤، بما في ذلك ما يتصل بالعنف الحاصل في ٢ أيار/مايو ٢٠١٤ في أوديسا والنزاع في المناطق الشرقية. وأجيزت التعديلات الدستورية بشأن اللامركزية في القراءة الأولى أيضاً. وكل تلك تطورات إيجابية.

أخيراً، أود أن أتحدث بإيجاز عن الطريق إلى المستقبل. في الأراضي الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة، أولويتنا إطلاق سراح جميع الأشخاص المحتجزين بصورة غير قانونية وتوفير مراقبين مستقلين، بما في ذلك المنظمات الدولية، مع إتاحة الوصول إلى أماكن الاحتجاز. وفي هذا السياق، فقد سعدنا عندما علمنا أن مارتن سادجيك، الممثل الخاص لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الرئيس الحالي للمنظمة في أوكرانيا وفي فريق الاتصال الثلاثي المعني بأوكرانيا، قال في البيان الذي أدلى به إنه من الأهمية بمكان تحقيق تقدم بشأن الإفراج عن المعتقلين قبل حلول العام الجديد. وقد دعونا إلى إدراج مبدأ إطلاق سراح الكل مقابل الكل في اتفاقات مينسك، ونحث الآن على تنفيذه كاملاً وبسرعة.

بالنسبة لحكومة أوكرانيا، فإن المفوضية تولي الأولوية للعدالة والمساءلة عن الانتهاكات المرتكبة خلال أحداث ميدان، وعنف ٢ أيار/مايو ٢٠١٤ في أوديسا، وانتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عن ارتكابها في منطقة النزاع المسلح.

وندعو حكومة أوكرانيا أيضاً إلى إعادة النظر في القيود المفروضة على حرية التنقل عبر خط التماس التي فرضت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ونتطلع كذلك إلى تنفيذ الحكومة لقرار المحكمة الإدارية العليا في أوكرانيا باستئناف دفع المعاشات التقاعدية والإعانات للأشخاص الذين يعيشون في مناطق تسيطر عليها الجماعات المسلحة واعتماد تعديلات للقانون بشأن المشردين داخليا.

وكإجراء إضافي لبناء الثقة ينصب على حقوق الإنسان والجوانب الإنسانية، نحث حكومة أوكرانيا على الاعتراف بوثائق الأحوال المدنية مثل شهادات الميلاد والوفاة والزواج

الصادرة في الأراضي التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة، وذلك عملاً بالاجتهادات الفقهية لمحكمة العدل الدولية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بشبه جزيرة القرم، نكرر أهمية إتاحة وصول المراقبين التابعين للمفوضية إلى شبه الجزيرة لكي يتمكنوا من الرصد الفعال وفي حينه لحالة حقوق الإنسان، التي لم تسجل أي علامة على التحسن، كما ذكرت آنفاً.

إن الأحكام الصادرة بحق أوليغ سنتسوف وألكسندر كولشينكو مثالان أخيران لعدم احترام مبادئ المحاكمة العادلة. ويجب اتخاذ خطوات عاجلة لمعالجة كل حالات الاختفاء، فضلاً عن مقتل ريشات أميتوف في آذار/مارس ٢٠١٤.

كما ندعو إلى ممارسة جميع سكان القرم لحريات التجمع السلمي والتعبير والعقيدة دون قيود، ونحث سلطات الأمر الواقع والاتحاد الروسي على قبول كل أشكال التعبير الخالي من العنف وحمايتها، بما في ذلك الحقوق الثقافية واللغوية.

وستواصل المفوضية رصد حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا في عام ٢٠١٦ والمناداة بها. ونعتزم النظر في بعض حقوق الإنسان بصورة خاصة، ولا سيما أكثرها عرضة للخطر، إلى جانب توسيع وجودنا في الشرق من خلال افتتاح المكتب الجديد في كراماتورسك، وزيادة عدد الموظفين في دونيتسك ولوهانسك. ونحن على استعداد أيضاً لتسهيل عدد من الزيارات للبلد بموجب الأحكام الإجرائية الخاصة، حتى يتسنى للمجلس تكوين رؤية أفضل وأشمل لحالة حقوق الإنسان.

أخيراً وليس آخراً، فإننا نعتزم دعم تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن حقوق الإنسان، والعمل يداً بيد مع مجلس أوروبا ومنظومة الأمم المتحدة في أوكرانيا والشركاء الدوليين الآخرين للقيام بأنشطة إضافية للمساعدة الفنية لبناء قدرات الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية، بما في ذلك مكتب أمين المظالم والمنظمات غير الحكومية، بغية الإسهام في تعزيز حماية حقوق الإنسان للجميع. وتدهور الوضع الاقتصادي من شأنه أن يجعل الإصلاحات الضرورية أكثر صعوبة، ونجاحها يتطلب دعماً دولياً.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد سيمونوفيتش على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد غينغ.

السيد غينغ (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لإطلاع المجلس من كييف على الوضع الإنساني، بالنيابة عن السيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ. وأنا شخصياً عدت لتوي من مهمة في شرق أوكرانيا، شاهدت خلالها الأثر المدمر للنزاع، لا سيما بالنسبة للفئات الأكثر ضعفاً، أي المسنين والمرضى.

يعيش قرابة ٢,٧ مليون شخص في مناطق لا سيطرة للحكومة عليها، في ظل حرية محدودة للتنقل، وهناك ٨٠٠ ٠٠٠ شخص يعيشون في ظروف صعبة وخطيرة على طول خط التماس بين الحكومة والمناطق غير الخاضعة لسيطرتها. وعدد المشردين داخلياً يناهز المليون شخص، وأكثر من مليون آخرين فروا من البلاد.

وخلال الأيام الماضية، رأيت ما يواجهه الناس، ومنهم الكثير جداً من المسنين، من المصاعب البدنية والعقلية والإهانات غير المقبولة، لمجرد محاولتهم التنقل في بلدهم للحصول على الخدمات الأساسية كالرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية. وهم يضطرون إلى الانتظام في صفوف طويلة على قارعة الطريق لساعات وساعات، كما قال الأمين العام المساعد سيمونوفيتش أيضاً، وذلك لمجرد عبور خطوط التماس، وكثيراً ما يقضون الليل في ظروف البرد الشديد الذي تتجمد معه الأطراف، بدون مرافق للإيواء أو الصرف الصحي.

وقبل عام تقريبا، رحبنا بالالتزامات التي تفرضها اتفاقات مينسك، حيث كانت تلزم بكفالة الوصول والتسليم والتخزين الآمن للمساعدات الإنسانية وتوزيعها على المحتاجين. ومع ذلك، لم يتم الوفاء بتلك الالتزامات. وفي تموز/يوليه، صدرت تعليمات للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية من قبل سلطات الأمر الواقع في منطقتي لوهانسك ودونيتسك غير الخاضعتين لسيطرة الحكومة بضرورة التسجيل قبل اعتمادها رسمياً. ولعدم قدرتنا على القيام بذلك، نظراً لقيود الاتفاقات الدولية، فرضت سلطات الأمر الواقع تعطيلاً دام زهاء أربعة أشهر لعمل معظم وكالات المعونة الدولية، إلى جانب طرد غالبية العاملين في المجال الإنساني من تلك المناطق .

وإنني أعترض بأقسى العبارات الممكنة على تعليق البرامج الإنسانية وطرد الأطراف الإنسانية الفاعلة، ممَّا يشكِّل انتهاكاً صارخاً للمعايير والمبادئ الدولية. فقد كان لإغلاق برامج الحماية، الغذاء، الصحة، المياه، المأوى والتعافي تأثير مدمر على أناس ضعفاء ويعانون أصلاً. ومجرَّد مثال واحد مثير للهلع، على التأثير الذي ينطوي عليه إنهاء البرامج، هو حالة إنهاء برنامج أطباء بلا حدود، الذي كان يعالج ١٤٦ مريضاً بالسل المقاوم لأودية متعددة، ممَّا يزيد الآن بشكل مأساوي مخاطر تفشِّي هذا الداء في تلك المناطق.

وأرحب بالتقدم المحرز مؤخراً مع السلطات في مناطق لوهانسك غير الخاضعة لسيطرة الحكومة، في أعقاب زيارة منسِّق الإغاثة في حالات الطوارئ مؤخراً. فقد استطاعت وكالات الأمم المتحدة ومنظمة غير حكومية دولية واللجنة الدولية للصليب الأحمر استئناف أعمالها هناك. ورأيت أمس التأثير الإيجابي المباشر لتلك البرامج. لكن هناك المزيد ممَّا يجب عمله، مع قدوم فصل الشتاء، وقد ناشدت بصورة عاجلة سلطات الأمر الواقع السماح بالعودة الفورية لجميع المنظمات الإنسانية الدولية.

وفي مناطق دونيتسك غير الخاضعة لسيطرة الحكومة، من جهة أخرى، تبقى البرامج الإنسانية التابعة للأمم المتحدة معلَّقة، حيث لم يُسمح سوى لمنظمتين إنسانيتين باستئناف عملياتهما. ونحو ٣٧ موظفاً وطنياً و ١٢ موظفاً دولياً، تابعين للأمم المتحدة، موجودون هناك ومستعدُّون للعمل، ولكن لا يُسمح لهم بالقيام بذلك. هذا أمر لا يمكن تحمله، ولا هو مقبول. إننا بحاجة ماسَّة إلى تحقيق تقدم. لذا، فإنني أطلب دعم أعضاء المجلس بشأن تلك المسألة، لكي نستطيع ضمان عودة جميع وكالات الإغاثة إلى تلك المناطق.

إنني أدرك وأُقدِّر التعاون المنفتح والبنَّاء والمثمر بيننا وبين حكومة أوكرانيا، ولكن يتعيَّن عليَّ أيضاً أن أضمَّ صوتي إلى صوت الأمين العام المساعد سيمونوفيتش، وأتوجه بنداء من أجل إيجاد حلول عاجلة للتغلب على العقبات الإدارية التي تُعيق إيصال الإمدادات والخدمات الإنسانية الأساسية. فالتقليص الأخير في حجم المياه التي تُضَخُّ عبْر خطوط التماس مثلاً، له تأثير خطير على صحة الناس في تلك المناطق، وبخاصة الفئات الأكثر ضعفاً.

وليس مقبولاً أن تمنع القوانين القائمة نقل الإمدادات التجارية المُلِحَّة إلى المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة. وإنني أشعر بالقلق العميق حيال قانون مقترَح، من شأنه، إذا اعتُمِد، أن يمنع نقل الماء والكهرباء عبْر خطوط التماس؛ إذ إنَّ ذلك سيكون له تأثير كارثي على السكان المدنيين.

وعلى الرغم من القيود التي تواجهها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية، فإنها تُواصل تقديم المساعدة حيثما تستطيع. وفي عام ٢٠١٥، وُفِّرت لما مجموعه ٢,١ مليون شخص سبُل الحصول على المياه الآمنة، والمساعدة الغذائية لنحو ٣٢٠ ٠٠٠ شخص، ومواد غير غذائية لأكثر من ٢٣٠ ٠٠٠ شخص، واستفاد ٧٥ ٠٠٠ شخص من الاستشارات الطبية المتنقلة. وهذا دليل على تفاني والتزام وكالات الإغاثة وسخاء أولئك الذين يقدمون التمويل.

أخيراً، لقد شهدت في الأيام الماضية انعدام الإنسانية والكرامة، والمعاناة غير الضرورية التي يكابدها الناس في شرق أوكرانيا، وهم يحاولون ممارسة حياتهم اليومية. فالنزاع يترك تأثيراً غير مقبول على أولئك الأقل قدرة على تحمُّله. وأنا أعود غداً إلى نيويورك محزوناً، بعد أن رأيت بأمِّ عيني اللاإنسانية الشديدة التي يعانيها المسنُّون والأطفال في المناطق المتضررة من النزاع. والآمال معلَّقة على وقف القتال الهشِّ، الذي جرى تجديد احترامه منذ أيلول/سبتمبر. وإنني أناشد مخلصاً كل من لديهم سلطة ونفوذ أن يجعلوا المحنة الإنسانية للمدنيين المتضررين من النزاع محور اهتمامهم، بغية ضمان عمل إيجابي لمساعدة أولئك المدنيين. إنهم في حاجة ماسَّة إلى مساعدتنا العاجلة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد غينغ على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد أباكان.

السيد أباكان (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيسة على منحي الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية بشأن أوكرانيا إلى مجلس الأمن.

لقد بدأت فترة من الهدوء النسبي في ١ أيلول/سبتمبر واستمرت ستة أسابيع، ممَّا أثبت أنَّ الهدوء ممكن إذا مارست جميع الأطراف أقصى درجات ضبط النفس. وقد صمد وقف إطلاق النار بدرجة كبيرة، ممَّا حقق بعض التغييرات الإيجابية للسكان المحليين. لكنَّ الانتهاكات تركَّزت حول عدة بؤر ساخنة في منطقة دونيتسك؛ وقد ازداد عددها أيضاً في الأسابيع الماضية. ويحدث نحو ٧٠ إلى ٩٠ في المائة منها في مواقع مثل بيسكي، سبارتاك أو هورليفكا. وتتناوب هناك أيام من القتال المحلي العنيف مع أيام من الهدوء النسبي. ولا يبدو أنَّ انتهاكات وقف إطلاق النار تعكس العزم على القيام بعملية توسع عسكري، لكنها تُفضي إلى عودة إطلاق النار والاشتباكات المسلحة، وهي بدورها تؤدي إلى المزيد من تآكل الثقة.

ويمكن أن تُعزى انتهاكات وقف إطلاق النار إلى كلا الطرفين، وهي تشمل غالباً الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولكن ينبغي لي أن أذكر أنَّ الأسلحة الثقيلة المحظورة ما برحت تُستخدَم. وبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أفادت عن تلك النقطة علانية. وهذه الحالة التي لا يمكن التنبُّؤ بها تشكل عقبة أمام التسوية والتطبيع السياسيين. ولا يمكن أن يؤدي إلى الثقة سوى وقف شامل لإطلاق النار على امتداد خط التماس الطويل. إنه الشرط الأساسي للسلام. والمسألة الهامة الأخرى هي الوجود الواسع للألغام والذخائر غير المنفجرة في منطقة النزاع. وفي هذا الصدد، يتعين اتخاذ إجراء بصورة عاجلة. واتفاقات مينسك تذكر بوضوح مسؤولية الطرفين في هذه المسألة.

وبالإضافة إلى ذلك، تبقى الحالة الإنسانية مسألة مثيرة للقلق. فالحصول على المياه والتدفئة والرعاية الطبية مشكلة مُلحَّة في مناطق عديدة. والصفوف الطويلة عند نقاط التفتيش تُعَرِّض الناس لمخاطر الألغام والقصف. وأود أن أؤكد مجددا أنَّ هذا يؤثر على الناس الباقين في جوار خط التماس، ولا سيما المسنين والأطفال والمشردين داخلياً. نحن نرصد الحالة، ونتعاون في هذا الصدد تعاوناً وثيقاً مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وإننا ممتنُّون لها على تعاونها. وينبغي لي أن أذكر أيضاً أننا نتعاون مع المؤسسات الأوكرانية بشأن المسائل الإنسانية، وممتنُّون لها كذلك.

إنَّ اتفاقات مينسك تنص على أنَّ بعثة الرصد الخاصة ينبغي أن تُيسِّر وترصد سحب الأسلحة الثقيلة. وهذا أحد محاور عملنا. وإنني أنسِّق مع الفريق العامل المعني بالأمن. وفي هذا الصدد، نتعاون أيضاً تعاوناً وثيقاً مع مجموعة الاتصال الثلاثية والأفرقة العاملة الأخرى المعنية بالمسائل السياسية والاقتصادية والإنسانية.

وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، توصَّل الفريق العامل المعني بالأمن إلى اتفاق بشأن مُلحَقٍ متعلقٍ بسحب الدبَّابات وأسلحة معيَّنة.

وقد نجحت عملية تنفيذ ذلك الاتفاق إلى حد كبير، مع مراعاة الجدول الزمني للانسحاب في معظمه. لكننا ما فتئنا نواجه عدداً من التحديات وأوجه القصور والتباينات. ونطلب من الطرفين التقيد بالاتفاقات نصاً وروحاً. وقد واجهنا أيضاً تحديات على صعيد سحب الأسلحة الثقيلة، الذي كان ينبغي أن يُنجَز في شباط/فبراير.

وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغنا الطرفين عن نظام تحقُّقٍ أكثر تشدداً. بيد أنه لا يمكن الإبلاغ عن إحراز تقدم ملموس منذ ذلك الحين نحو السحب الكامل للأسلحة الثقيلة، ومع ذلك أعترف بأنَّ الموقِّعين قد بدأوا التعاون.

وجانبٌ آخر من عملنا في الفريق العامل المعني بالأمن هو العمل المتعلق بالألغام. ولتلك الغاية، تسعى بعثة الرصد الخاصة إلى اتفاق بشأن مجموعة من المبادئ العالمية.

في الجلسة التاسعة عشرة للفريق العامل، اتفق المشاركون أيضا على تحديد أولويات إزالة الألغام في خمسة مجالات تتعلق بالطاقة والمياه والسكك الحديدية في المنطقة، ولكن لا بد من تحقيق المزيد من التقدم من أجل الاتفاق على قائمة من ١٢ مجالا تكتسي أولوية لإزالة الألغام، قبل نهاية العام.

ولا تزال بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بعثة يكتسي عملها حساسية في منطقة الصراع. ويتمثل الهدف الرئيسي لولايتنا في تحقيق الاستقرار وتطبيع الحالة في أوكرانيا. وتواصل البعثة توسعها الجغرافي من حيث العدد واستخدامها للتكنولوجيا. ولدينا الآن ٦٥٠ مراقبا من ٤٤ دولة في الميدان، سينضم إليهم ثمانية مراقبين بحلول شهر آذار/مارس. ونواصل فتح قواعد جديدة لزيادة حضورنا في منطقة النزاع. وشرعنا قبل يومين فقط، في الوجود مجددا وبشكل دائم في هورليفكا ودبالتسيف، وهما منطقتان توجدان على خط التماس تماما، وسنبدأ وجودنا في مناطق أخرى. وتقوم البعثة بدورها في نزع فتيل التوتر في الميدان. وكنا حاضرين حتى في ظل أصعب الظروف، ويسّرنا وتفاوضنا بشأن العديد من اتفاقات وقف إطلاق النار على الصعيد المحلي. لقد أجرينا مشاورات حيوية لإتاحة إصلاح مرافق البنية التحتية والخدمات العامة البالغة الأهمية، وسنواصل القيام بذلك. إن حرية حركة البعثة مهمة أيضا بالنسبة لعملية التحقق. ويستمر الحرمان من الوصول، لا سيما في بعض أجزاء المنطقة الحدودية. ونحن بحاجة إلى استمرار الدعم السياسي لمعالجة هذه المشكلة.

إنني أود الآن أن أتطلع إلى الأمام، لتحديد الأولويات الرئيسية للفترة المقبلة. أولا، يتعين على الطرفين الالتزام بوقف إطلاق النار، ويجب تعزيزه. ثانيا، نحن مستمرون في العمل على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مبادئ الإجراءات المتعلقة بالألغام. ثالثا، يتعين سحب الأسلحة الثقيلة؛ وقد توصل الجانبان بالفعل إلى اتفاق دائم فيما يخص هذه المسألة. رابعا، يجب علينا أن نواصل عملنا الميداني، لتسهيل إصلاح البنية التحتية التي توجد حاجة ماسة إليها. خامسا، إذا سمحت الحالة الميدانية بذلك، فإننا على استعداد لدعم تنفيذ تسوية سياسية في نهاية المطاف، وسوف نؤدي دورنا تمشيا مع ولايتنا.

في الختام، تسترشد جميع الأنشطة التي تقوم بها البعثة، بهدف تحقيق التطبيع والاستقرار في أوكرانيا. ومع توسع أعدادنا، سيتم زيادة تعزيز تلك الجهود. لكن يجب أن تأتي الإرادة السياسية لوقف إطلاق النار الكامل، والتوصل إلى حل سياسي وإحلال السلام من كلا الجانبين. إن المجموعة التالية من الخطوات واضحة، وتم الاتفاق عليها في وثائق مينسك. وستواصل البعثة دعم تنفيذ تلك الأحكام بموضوعية وحياد، تمشيا مع ولايتها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد أباكان على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد ينكفيتشيوس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائب الأمين العام يان إلياسون، والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، إيفان سيمونوفيتش، وجون غينغ ممثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والسفير أباكان، رئيس مراقبي بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على إحاطاتهم الإعلامية.

لقد مر ٢٢ شهرا على شروع الاتحاد الروسي في اتخاذ خطوات صارمة ضد أوكرانيا. وعانت أوكرانيا منذ ما يقرب من عامين، من صراع بدأ بذرائع واهية، وبدعم من حملة دعاية وكراهية شرسة. إن إعادة رسم حدود أوكرانيا بالقوة في وقت مبكر من عام ٢٠١٤، واستمرار انتهاك سيادتها وسلامتها الإقليمية، لا يزالان يمثلان تحديا كبيرا للنظام الدولي القائم على القواعد القانونية.

إن العدوان الروسي غير المبرر ضد أوكرانيا قد أسفر بالفعل عن مقتل أكثر من ٩ ٠٠٠ قتيل، ووقوع أكثر من ٢٠ ٠٠٠ جريح، وأكثر من ١,٥ مليون شخص نزحوا من ديارهم داخل أوكرانيا، ومليون شخص آخرين أجبروا على الفرار إلى الخارج. ويوجد خمسة ملايين شخص بحاجة إلى المساعدات الإنسانية. ويجعل اقتراب فصل الشتاء حياة المحتاجين أكثر صعوبة، ولكن هذا الصراع يذكر الآن بالكاد في عناوين الصحف. وبعد فترة هدوء قصيرة في وقت سابق من هذا الخريف، تدهور الحالة مرة أخرى خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر. ومن الواضح أنه لن يتم تنفيذ اتفاقات السلام بالكامل في عام ٢٠١٥. وتواصل البعثة تسجيل انتهاكات يومية لوقف إطلاق النار. ولا يزال الإفلات من العقاب، وانعدام القانون، والاعتداءات تسود المناطق التي يسيطر عليها المقاتلون غير الشرعيين. وتعرض مرة أخرى مراقبو منظمة الأمن والتعاون خلال الأسبوع الماضي، للتهديد ببنادق آلية. ولا تزال القرم، التي تعد جزءا لا يتجزأ من أوكرانيا محتلة، في انتهاك للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، ومذكرة بودابست، والمعاهدات الثنائية. وكل ذلك يحدث، رغم قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨، بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا، الواضح للغاية بخصوص عدم شرعية ضم القرم، وسيادة أوكرانيا، واستقلالها السياسي، ووحدتها وسلامتها الإقليمية، ضمن حدودها المعترف بها دوليا.

ومع اقتراب نهاية العام، هناك احتمال كبير وخطير بأن تصبح هذه الأزمة ما يسمى بالصراعات المجمدة في أوروبا. وهناك بالفعل الكثير من تلك الصراعات. حيث يعاني خمسة من بين ستة بلدان أعضاء في الشراكة الشرقية للاتحاد الأوروبي على الحدود مع الاتحاد الروسي، من نزاعات طال أمدها. ويواصل الاتحاد الروسي التحريض على الانفصال في مولدوفا. كما تستمر بلا هوادة، انتهاكات السلامة الإقليمية لجورجيا. وليس ثمة ما هو أوضح من هذه الأمثلة.

قد لا تكون اتفاقات مينسك مثالية، ولكنها كل ما لدينا. وليس هناك اليوم ببساطة أي بديل. ونحن نؤيد الجهود الدبلوماسية المبذولة في صيغة نورماندي، وفريق الاتصال الثلاثي، تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي الوقت نفسه، لا نزال ننتقد الاتجاه الأخير لإعادة تسلسل الالتزامات المترتبة بموجب اتفاقات مينسك، وزيادة الضغط على الالتزامات السياسية لأوكرانيا، بدلا من التركيز على الالتزامات الأمنية للاتحاد الروسي، ووكلائه المتشددين.

لا يمكن أن يتحقق السلام بشكل ملموس، إلا من خلال التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك. وهذا يعني التنفيذ الكامل من جانب الاتحاد الروسي، الذي هو طرف في التراع، ويتحمل المسؤولية المباشرة عن وقف التصعيد. ويجب على الاتحاد الروسي، في جملة أمور، سحب أسلحته، وجنوده ومرتزقته من أراضي أوكرانيا، ووقف دعمه للجماعات المسلحة غير القانونية، والسماح لأوكرانيا باستعادة السيطرة الكاملة على

حدودها الدولية. ويتعين الإفراج عن جميع الرهائن والمحتجزين بصورة غير قانونية، بمن في ذلك الطيارة الأوكرانية ناديا سافتشينكو، وأوليغ سنتسوف وآخرون.

وفيما يتعلق بالانتخابات المحلية، لا يزال يساورنا القلق، جراء أنه حتى لو جرى تأجيلها إلى عام ٢٠١٦، فإن الانتخابات التي ستجري في الأراضي التي يحتلها وكلاء الاتحاد الروسي، إلى جانب الجنود الأجانب الموجودين في الميدان، لن تكون لا حرة ولا نزيهة. والأمر متروك لمراقبي المنظمة للتأكد ما إذا كانت الظروف مهيأة لإجراء الانتخابات وتقييم شرعيتها. لقد رأينا نتائج الاستفتاء تحت تهديد السلاح في القرم. ولا نريد أن نرى المزيد من الشيء ذاته. ويجب سحب جميع الأسلحة الأجنبية والمقاتلين الأجانب، ويفضل أن يجري ذلك قبل الانتخابات، لضمان أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة.

إن غياب حماية فعالة لحقوق الإنسان في المناطق الخاضعة لسيطرة وكلاء الاتحاد الروسي، قد ترك الناس عرضة للتجاوزات والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك، كما جاء في الإحاطات الإعلامية، عمليات القتل والتعذيب والمعاملة المهينة، والاحتجاز غير القانوني، والسخرة. إننا بحاجة إلى مواصلة تسليط الضوء على انعدام القانون والإفلات من العقاب في تلك المناطق، ويجب أن نعمل على ضمان مساءلة الجناة يوما ما. ولذلك، ينبغي لمفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبعثة حقوق الإنسان في أوكرانيا، مواصلة عملهما وتقاريرهما التي هي محل تقدير كبير. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي السماح لمراقبي الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا والمنظمات الأخرى في القرم، بالتحقيق في القيود المفروضة، وتقليص حقوق السكان، خصوصا حقوق السكان الأصليين من التتر.

وينبغي أن تظل الجزاءات المفروضة على الاتحاد الروسي ردا على ضمه غير الشرعي للقرم وزعزعته بشكل متعمد لاستقرار أوكرانيا سارية، في انتظار التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك.

وإن للمجلس مسؤولياته أيضا في هذا الصددز فقد أيّد بالإجماع مجموعة من التدابير لتنفيذ اتفاقات مينسك التي اعتمدت في شباط/فبراير، ويجب عليه الوفاء بوعده بأن يطالب بتنفيذها بصورة كاملة. والأهم من ذلك، أنه لا يمكن السماح بتفاقم النزاع الجاري في أوكرانيا أو نسيانه لمجرد أننا نواجه احتياجات ملحة أخرى – أي ضرورة التصدي لنزاعات أخرى ملحة. ولا يمكننا غض الطرف عن الإخلال بمُثل ومبادئ وقواعد السلوك التي تحكم المنظمة، بل تحكم العملية والنظام الدولي بأسرهما على مدى العقود. ولن يؤدي فشلنا في الدفاع بحزم عن تلك القيم والمبادئ إلا إلى تشجيع أولئك العازمين على تحدي النظام الدولي، ومن ثم التسبب في المزيد من النزاعات وعدم الاستقرار، وبالتالي المزيد من المعاناة الإنسانية.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يواصِل دعم أوكرانيا في طريقها المؤدي إلى الإصلاحات، حيث أُحرز تقدم كبير بالفعل. ولأوكرانيا والأوكرانيين الحق في بناء المستقبل الذي يصبوان إليه بمنأى عن الإكراه والضغط تحت تهديد السلاح من قبل جارهما الأكبر.

وتكرر ليتوانيا دعمها لسيادة أوكرانيا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، على أن تظل شبه جزيرة القرم جزءا لا يتجزأ من ذلك البلد. وإذ نؤيد أوكرانيا، إنما نؤيد حريتنا واستقلالنا، فضلا عن دعم حقنا في العيش بسلام وفي مأمن من الخوف.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر نائب الأمين العام وجميع المتكلمين الآخرين على إحاطاتهم الإعلامية. ومن المهم أن تتاح لهم هذه الفرصة لمخاطبتنا جميعا اليوم بهدف تقديم صورة واضحة عن تطور الحالة في الميدان إلى المجلس، بحيث تغطي الجوانب السياسية والأمنية والإنسانية،

فضلا عن الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان. ونرى أن المجلس الآن بات يضطلع بالدور المنوط به أكثر من ذي قبل في إثارة هذه المسائل والتصدي لها على نحو جماعي ما دامت ترتبط ارتباطا وثيقا بصون السلم والأمن الدولي، وبالتالي فهي تقع جميعا تحت صلاحية المجلس ومسؤوليته .

وأود أن أشكر وزير خارجية أوكرانيا على حضوره هنا اليوم. وأود أن أؤكد له التزام فرنسا باحترام سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ويمثّل حل الأزمة في شرق أوكرانيا أولوية بالنسبة لفرنسا، وقد كرر رئيس الجمهورية تأكيد تلك المسألة أثناء رحلته الأخيرة إلى موسكو بالتنويه إلى أنه لم يطرأ تغيير على عزمنا على التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة.

وتلتزم فرنسا وألمانيا التزاما كاملا – في إطار صيغة نورماندي – باستكمال اتفاقات مينسك وتنفيذها على وجه الاستعجال، ولا سيما مجموعة التدابير المعتمدة في ١٢ شباط/فبراير. وقد أدت التعبئة السياسية لفريق الاتصال الرفيع المستوى المعني بأوكرانيا في الأشهر الأخيرة إلى إحراز تقدم كبير في عدة جوانب.

أولا، لم تعد هناك أية أعمال عدائية على نطاق واسع مثلما كانت عليه في بداية العام، في حين يستمر تشكيل عملية للتسوية السياسية للأزمة رويدا رويدا. وفيما يتعلق بالأمن، ما يزال الالتزام بوقف إطلاق النار المعلن في أيلول/سبتمبر بوجه عام، على أنه يتعين توطيده. ونُفِّذ الاتفاق بشأن سحب الأسلحة ما دون عيار ١٠٠ ملم إلى عيار ١٢٠ ملم، ويجري رصده من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وانخفض كثيرا عدد الخسائر في الأرواح بين المدنيين.

وعلى الصعيد السياسي، فقد أصبح ضروريا الآن تحديد أحكام مشروع قانون للانتخابات في منطقة دونباس، يرمي إلى منح مركز خاص للإقليم وفقا للتسلسل المعتمد في مؤتمر القمة الذي عقد مؤخرا في صيغة نورماندي في باريس في ٢ تشرين الأول/أكتوبر.

وإذ أنتقل إلى المسائل الاقتصادية والإنسانية، فقد تمكّن الطرفان من التوصل إلى اتفاقات بشأن مشاريع محددة فيما يتعلق بإعادة بناء الهياكل الأساسية وتبادل عدد من الأسرى، وأُحرز تقدم أيضا في إزالة الألغام.

وعلاوة على ذلك، بذل الاتحاد الأوروبي قصارى جهده لحشد الدعم لتنفيذ اتفاقات مينسك، وخصوصا عبر إبرام اتفاق بشأن الغاز بين روسيا وأوكرانيا وبدء المشاورات الثلاثية الأطراف بشأن أثر الأزمة على تنفيذ اتفاق التجارة الحرة التفصيلي والشامل على الاقتصاد الروسي. وعليه، فإن الأمور تمضي في المسار الصحيح إلى حد ما. ومع ذلك، لا تزال الحالة في الميزان مضطربة للغاية، وندرك تماما الصعوبات القائمة.

فقد سُجِّل اتجاه متزايد لانتهاكات وقف إطلاق النار منذ بداية تشرين الثاني/نوفمبر، ما يعرّض للخطر التقدم المحرز حتى الآن، ويجب وقف تلك الانتهاكات. ومن الضروري الموافقة على اتفاق بشأن سحب الأسلحة الثقيلة، فضلا عن تنفيذه على الفور. ويجب السماح لبعثة الرصد الخاصة المعنية بأوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون بممارسة ولايتها كاملة. وفي ذلك الصدد، نكرر دعوتنا إلى أجهزة الرصد لأن تستفيد من إمكانية الوصول دون عوائق إلى المناطق التي يسيطر عليها الانفصاليون، بما في ذلك على طول الحدود الدولية مع روسيا، وفقا لاتفاقات مينسك. ومن المهم بالقدر ذاته تمكين بعثة الرصد الخاصة من تنفيذ محطات الرصد الدائمة وفقا لخططها. ويجب أيضا تنفيذ انسحاب المقاتلين الإرهابيين الأجانب ومعداتهم دون تأخير.

ويعوق عدم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين في إطار الفريق العامل السياسي إحراز التقدم نحو إيجاد تسوية دائمة للأزمة في شرق أوكرانيا. ونأمل أن تشارك السلطات الأوكرانية

والانفصاليون بصورة بناءه في مناقشات الفريق العامل الرامية إلى التوصل إلى اتفاق على مشروع قانون انتخابي خاص بشأن مناطق معينة في دونيتسك ولوهانسك، على أن يراعي القانون الدولي ومعايير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وما زالت الحالة الاقتصادية والإنسانية في دونباس مثيرة للقلق بوجه خاص أيضا، فهي ما تزال متدهورة على الرغم من اقتراب فصل الشتاء، ما يبعث على القلق بصفة خاصة. ومن الأهمية بمكان كفالة وصول المنظمات الإنسانية إلى جميع أنحاء المنطقة التي يسيطر عليها الانفصاليون دون قيود. وللأسف، لم يكن الأمر كذلك اليوم، ومن المحتمل أن تترتب عنه عواقب خطيرة على السكان، على النحو الذي أشار إليه السيد غينغ في الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم فيما يتعلق بالأنشطة التي تضطلع بها منظمة أطباء بلا حدود. ولا يمكن لهذه العوائق أن تبرر تدابير السيطرة الإدارية غير المأذون بها بأي حال من الأحوال.

ومن الضروري أيضا توسيع نطاق عمليات إزالة الألغام بحيث تشمل المناطق الأخرى ذات الأولوية التي حددتها منظمة الأمن والتعاون. ونحث المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، على دعم تلك الإجراءات من الناحيتين المالية والتقنية. ونؤيد، بل ندعو أيضا إلى إطلاق سراح جميع السجناء الذين يحتجزهم كلا الطرفين، ويجب أن يتم ذلك في أقرب وقت ممكن.

ويساورنا أيضا الشعور بالقلق البالغ إزاء استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الملحوظة في شرق أوكرانيا، علاوة على الحالة في شبه جزيرة القرم، وأود أن أذكّر بأن فرنسا لا تعترف بضمها بصورة غير قانونية. ففي تلك الأقاليم، يشهد السكان انتهاك حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الأساسية بصورة منتظمة من قبل سلطات الأمر الواقع. ويجب وضع حد لقمع جميع الأصوات المعارضة ومضايقة التتر المقيمين في منطقة القرم والتمييز ضدهم. وفي ذلك الصدد، فإن من الضروري تمكين مختلف البعثات المعنية برصد حقوق الإنسان من الوصول إلى كامل إقليم أوكرانيا، بما في ذلك شبه جزيرة القرم.

وأخيرا، فإن هدفنا النهائي يتمثل في استعادة سيطرة أوكرانيا على جميع أراضيها داخل حدودها المعترف بها دوليا وفقا للقانون الدولي. وفي ذلك السياق، فإن أولوياتنا هي توطيد الحالة الأمنية في الميدان وتجديد الجهود الرامية إلى تنفيذ الجوانب السياسية من اتفاقات مينسك. ويقينا فإن هاتين المسألتين تمثّلان الأساس لأي تسوية دائمة وطويلة الأجل، ولا يمكن الفصل بينهما.

وفي مؤتمر قمة باريس المعقود في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، اتفق رؤساء الدول والحكومات الأربع الأعضاء في صيغة نورماندي على إرجاء الموعد النهائي المحدد ابتداء في ٣١ كانون الأول/ديسمبر لعدة أشهر. وتشكّل اتفاقات مينسك معيارا للتوصل إلى حل سياسي سلمي للتراع. وبالتالي فقد توفر لدينا إطار مناسب للحل الذي اعتمده المجلس في القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). وأود أن أكرر التأكيد على أن حل الأزمة يتطلب التنفيذ التام والكامل لمجموعة التدابير اللازمة لتنفيذ اتفاقات مينسك في أسرع وقت ممكن. ويجب على كلا الطرفين، بل جميع أعضاء المجلس أيضا، الوفاء بمسؤولياتهم إزاء دعم العملية هذه. وسنواصل التعاون، جنبا إلى جنب مع شركائنا الألمان، جهود التعبئة في ذلك الاتجاه، وفقا لصيغة نورماندي. وسيُعقد قريبا اجتماع متابعة على مستوى وزراء الخارجية لهذا الغرض.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بالإحاطات الإعلامية المقدمة اليوم من قبل نائب الأمين العام، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ونظرا للطابع المترابط لجميع المسائل التي تتصدى

لها الأمم المتحدة، سواء كانت في أوكرانيا أو في أي مكان آخر – ألا وهي السلام، والأمن والتنمية وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية – فإن من الضروري أن تتوفر للمجلس صورة كاملة عنها. ويسرني جدا أن تمكنّا من فعل ذلك اليوم.

ونرحب أيضاً بحضور وزيري خارجية أوكرانيا وليتوانيا في المجلس.

إن الحالة في أوكرانيا هي مبعث قلق عميق لأسباب رئيسية ثلاثة. أولاً، ما زالت اتفاقات مينسك لم تنفذ بعد، ولا يزال السلام بعيد المنال. وثانياً، إن الحالة الإنسانية تزداد سوءاً، ولن تزداد إلا سوءاً خلال فصل الشتاء. ثالثاً، لا يزال الضم غير القانوني لشبه جزيرة القرم مستمرا، ويتواصل قمع الحقوق الإنسانية لشعبها. وأودّ أن أتناول كل سبب منها على حدة.

أولاً، وكما سمعنا اليوم، فقد تباطأ التقدم المحرز على المسار الدبلوماسي، فيما تزداد انتهاكات وقف إطلاق النار. وشهد الشهر الماضي زيادات حادة في القتال في شرق أوكرانيا، مع اقتراب عدد الوفيات بسرعة من مستويات ما قبل أيلول/سبتمبر. وحسب تقديرات متحفظة، قُتل حتى الآن أكثر من ٩ ٠٠٠ شخص وجُرح أكثر من ٢٠ ٠٠٠ منذ بدء القتال.

والعديد من الخسائر البشرية التي وقعت مؤخرا هي نتيجة مباشرة للاستخدام المروّع للألغام الأرضية والأفخاخ المتفجرة. ونجم بعضها الآخر عن الأسلحة الثقيلة، وهي نفسها التي كان من المفترض أن يتم سحبها بموجب اتفاقات مينسك. وتشير بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوضوح إلى الطرف الملوم. إن معظم الانتهاكات قد ارتكبها الانفصاليون.

ومن الضروري أن تحترم جميع الأطراف وقف إطلاق النار. فوقف إطلاق النار لا يؤدّي فحسب دوراً حيوياً في نجاح اتفاقات مينسك، بل هو يتيح أيضاً الاضطلاع بعمل جماعي لإزالة الألغام على نحو مُجدٍ في شرق أوكرانيا. وما زالت الألغام الأرضية والمتفجرات الأخرى من مخلفات الحرب توقع الضحايا على أساس شبه يومي. ويجب إعطاء الأولوية لوضع خرائط للمناطق الملوّثة بها والاتفاق على نهج منسق لإزالتها. ولا يمكن تحقيق ذلك في حين تستمر الأعمال العدائية.

ومعنا هنا اليوم عضو في المجلس يمكنه بنفوذه أن يضع حداً للقتال ويمكن لضغوطه أن تحقق حلاً سياسياً للأزمة. وكلنا نتطلع إلى روسيا لبذل كل جهد ممكن في هذا الصدد، باستخدام نفوذها على الانفصاليين وكذلك بسحب قواها ومعداها التي لا تزال في أوكرانيا.

ويمكن أن يكون لروسيا أيضاً تأثير مفيد على النقطة الثانية التي ذكرها: الحالة الإنسانية التي تزداد سوءاً. ما زال الانفصاليون يمنعون بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والوكالات الدولية الإنسانية على حدّ سواء من الدخول. ولا يمكن لذلك أن يستمر. وللأسف، يبدو أن نفوذ روسيا لا يؤدي في الوقت الحاضر إلا إلى زيادة التوترات. فما تُسمى قوافل المساعدات الإنسانية تدخل أراضي أوكرانيا دون موافقة السلطات الأوكرانية، وذلك في انتهاك واضح لسيادها وسلامتها الإقليمية. وقد دخلت ٤٢ من هذه القوافل منذ آب/أغسطس ٢٠١٤، ويجب أن تتوقف.

ومع وجود أكثر من ١,٤ مليون شخص مشردين داخلياً وما يقدر بنحو مليوني شخص يعيشون في مناطق قريبة من القتال، فإن التحدي الإنساني في أوكرانيا تحدٍّ هائل. وافتتاح أوكرانيا مؤخراً لثلاثة مراكز لوجستيات إنسانية خطوة طيبة للتخفيف من معاناة السكان المدنيين، ولكننا نأسف لاستمرار وفاة المدنيين بالألغام الأرضية بسبب الافتقار إلى المرافق الصحية في نقاط التفتيش. ويتعين معالجة ذلك. ومن المؤسف أن الحالة لن تزداد إلا سوءاً خلال فصل الشتاء.

ويجب السماح لجميع وكالات المعونة بالأعمال التحضيرية للطقس البارد في مختلف أنحاء أوكرانيا. وإذا تواصل تقييد الوصول، فلن تكون وكالات المعونة قادرة على نقل أو خزن أو تقديم الإمدادات الحيوية إلى آلاف الأشخاص المتضررين. وعدم القيام بذلك لن يؤدي إلا إلى المزيد من المعاناة والمزيد من الوفيات.

وإذ أنتقل إلى نقطتي الأخيرة، مضى الآن ٢١ شهراً على الضم غير الشرعي لشبه جزيرة القرم. وخلال هذه الفترة، تدهورت حالة حقوق الإنسان. ونسمع تقارير منتظمة، بما في ذلك من السيد سيمونوفيتش اليوم، عن القمع والقيود المفروضة على الحريات الأساسية في التجمع وتكوين الجمعيات والتعبير والمعتقد. وقد أشارت بعثة حقوق الإنسان في أوكرانيا والتي أوفدها الأمم المتحدة في تقريرها خلال هذا الشهر إلى أن معظم انتهاكات حقوق الإنسان في القرم استهدفت تتار القرم والسكان الذين يؤيدون مكانة القرم الشرعية في الدولة الأوكرانية.

ومع انخفاض درجات الحرارة وقطع الطرق الذي يمنع الوصول إلى الأغذية والمؤن، تزداد الحالة الإنسانية في شبه الجزيرة سوءاً. وتؤدي أزمة الكهرباء إلى تفاقم المشكلة، وقد أثرنا مع الحكومة الأوكرانية مسألة الحاجة الملحة إلى إصلاح خطوط الكهرباء التي لحقت بها أضرار.

وأودّ أن أختتم بتوجيه الشكر لمقدمي الإحاطات الإعلامية مرة أخرى على مساهماتهم. ويحدوني الأمل في أن يساعد المجلس، بالعمل معاً وإلى جانب الوكالات والرابطات الإقليمية ذات الصلة، في ضمان أن يكون عام ٢٠١٦ أكثر سلاماً لجميع الناس في أوكرانيا. وأتطلع إلى العمل مع جميع أعضاء المجلس، القدامى منهم والجدد، في جعل ذلك حقيقة واقعة.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): مع كل الاحترام الواجب لكم، سيدتي الرئيسة، لا يفوتني الإشارة إلى أن جلسات مجلس الأمن ينبغي أن تبدأ في موعدها المحدد.

وللأسف، أوجدت الرئاسة الأمريكية في هذا الشهر نوعا من التوتّر في عمل المجلس ولم تعمل دائماً على أساس توافق الآراء.

لقد أدى الانقلاب الذي قام به المتطرفون بدعم من منظمين خارجيين أثناء موجة احتجاج شعبي مشروع إلى دخول أوكرانيا في أزمة اقتصادية واجتماعية استمرّت لبعض الوقت. والمساعدة على إيجاد مخرج من هذه الحالة هو التحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن.

ونحن ممتنون لنائب الأمين العام يان إلياسون ولرئيس بعثة الرصد الخاصة الموفدة إلى أوكرانيا والتابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إرطغرول أباكان، ولمدير شعبة التنسيق والاستجابة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، جون غينغ، على إحاطاتهم الإعلامية.

وفيما يتعلق ببيان السيد سيمونوفيتش، أود أن أشير إلى أن البعثة التي يرأسها في أوكرانيا لا ولاية لها من مجلس الأمن وإلى أن موضوع بيانه يتجاوز نطاق القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). وتجري مناقشة التقرير الذي قدمه عن بعثته في مجلس حقوق الإنسان في جنيف. والعودة إلى الموضوع الآن لا تعدو كونها محاولة لصرف الانتباه عن المهمة الأكثر أهمية اليوم، وهي تنفيذ مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك. ولا يمكن حلّ النزاع في دونباس والمشاكل المتصلة به إلا من خلال التنفيذ الكامل لأحكام تلك الوثيقة.

وقد اجتمع مجلس الأمن مراراً وتكراراً لمناقشة موضوع أوكرانيا. ومع ذلك، كانت معظم الجلسات ذات طبيعة جدلية. وكان الاستثناء لذلك اتخاذ القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) بالإجماع في ١٧ شباط/فبراير، والذي أقرّ مجموعة التدابير المؤرخة ١٢ شباط/فبراير وحث جميع الأطراف على تنفيذها بشكل كامل. وبعثت تلك الوثيقة الواضحة، التي قدمت خريطة طريق للتسوية، الأمل في أن الأزمة يمكن حلها.

وبعد عشرة أشهر، نرى أن من المنطقي والملائم والضروري مناقشة طريقة تنفيذها، وإذا لم يكن الأمر كذلك، فما هي الأسباب؟ ونعتقد أن الأحكام العسكرية الواردة في مجموعة المقترحات حققت بعض النتائج. وبشكل رئيسي، تم سحب الأسلحة الثقيلة، وقد أبرمت اتفاقات إضافية بشأن الأسلحة التي يقل عيارها عن ١٠٠ ملليمتر: الدبابات ومدافع الهاون والقذائف المدفعية. ولم يجر كل شيء بسلاسة، ولكن حدة القتال والقصف على المدنيين في دونباس قد تقلصت إلى درجة كبيرة. وتضطلع بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور هام في هذا الصدد. ومع ذلك، يساورنا القلق – وهذا ما أكده مراقبو منظمة الأمن والتعاون – إزاء تزايد التوترات مرة أخرى خلال الشهر المنقضي. وقد حدثت ٧٠ في المائة من انتهاكات وقف إطلاق النار في منطقة دونيتسك. وفي المنطقة الخاضعة لسيطرة القوات المسلحة الأوكرانية، كان هناك قصف بصورة منتظمة في غورليفكا، جابيتشيفو، جيليزنايا بالكا، كرازني بارتيزان، سبارتاك وستاروميخايليفكا. ويمكن رصد الطبيعة الاستفزازية لتلك الهجمات من حقيقة أنها جرت في نفس وقت انعقاد الاجتماعات بصيغة نورماندي.

ووفقاً لإحصاءات بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإن الجانب الأوكراني يتحمل المسؤولية الرئيسية عن القصف ووضع المعدات العسكرية في المنطقة الأمنية وعن استخدام معدات التشويش على الاتصالات ضد المركبات الجوية غير المأهولة التي تشغلها بعثة الرصد الخاصة. وتستمرّ القوات المسلحة الأوكرانية في نشر قواتها في المنطقة ولا تخفي حقيقة أنها تملك هذه الأسلحة الثقيلة، الأمر الذي يمكن أن يُرى في أفدييفكا، فولنوفاخا، غورليفكا، ودزيرجينسك، أورلوفكا وبيسكي. وفي غورليفكا وحدها، وفقاً للمعلومات الآتية من دونيتسك، هناك ٨٥ دبابة و ١٢ ناقلة أفراد مدرعة و ٣٠ قاذفة صواريخ. وبالإضافة إلى ذلك، في ٤ كانون الأول/ديسمبر، استولى الجانب الأوكراني بشكل تعسفي وفي انتهاك للاتفاقات القائمة على سبع قرى كانت، في وقت توقيع الاتفاق، في المنطقة العازلة وما زالت لا تخضع لسيطرة أي من الطرفين. ونحن نعتبر تلك الإجراءات عملاً استفزازياً. ويجب أن تنسحب القوات الأوكرانية من تلك المناطق.

وقد أثيرت هذه المسائل بطبيعة الحال في مجموعة الاتصال الثلاثية والمركز المشترك للمراقبة والتنسيق. ومع ذلك، فإن الأوكرانيين يحاولون الترويج لحقائق مقلوبة، قائلين إن المتمردين يقصفون أنفسهم. وهم ينتقدون بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ويقولون إن المشكلة تتمثل في أنها ليست مسؤولة أمام مجموعة الاتصال.

وحتى القيادة الصحيحة سياسيا لفريق الاتصال كان عليها أن تحثهم على الامتناع عن التصريحات المؤججة للمشاعر. ونتوقع أن يواصل السيد أباكان دعوة ممثلي كييف للعمل بصورة بناءة، وتجنب اللغة الاستفزازية.

ومن الواضح أنه لا يمكن النظر إلى الحالة العسكرية في أوكرانيا خارج سياق تنفيذ الجوانب السياسية لمجموعة التدابير. وللأسف، غالبا ما أدت المشاكل المتعلقة بالمجال السياسي إلى تصعيد الحالة. وحاليا، لا نرى أي شيء إيجابي يأتي من تنفيذ أحكام رئيسية لاتفاق مينسك الثاني مثل تنظيم انتخابات محلية، أو منح العفو، أو توفير تشريع دائم لدونباس بشأن مركزها الخاص، أو إجراء إصلاح دستوري حقيقي. ولا تزال كييف ترفض الحوار المباشر مع ممثلي دونباس، على نقيض ما هو منصوص عليه في اتفاق منسك. وكان ينبغي لمؤتمر القمة الذي عُقد بصيغة نورماندي في ٢ تشرين الأول/أكتوبر في باريس أن يوفر بعض الزخم من أجل إدخال تحسينات في هذا الصدد. وبعد ذلك الاجتماع، وافقت سلطات لوهانسك ودونتسك على تقديم تنازلات وتأجيل الانتخابات حتى فصل

الشتاء أو الربيع في السنة التالية، إذا اتخذت كييف خطوات محددة على النحو المتفق عليه في مجموعة نورماندي الرباعية. ومع ذلك، حاول ممثلو كييف عقب اجتماع فريق الاتصال في باريس عرض الحالة كما لو أنهم ليسوا بحاجة للقيام بأي شيء. ولذلك عادوا إلى موقفهم السابق بتجاهل الاتفاقات التي توصل إليها القادة في مجموعة نورماندي الرباعية.

فعلى سبيل المثال، على الرغم من الاتفاق على الحاجة إلى اعتماد قانون بشأن الانتخابات في دونباس، أكد الأوكرانيون على ضرورة إجراء الانتخابات استنادا إلى القانون القائم، الذي جرت بموجبه الانتخابات سابقا في باقي أنحاء أوكرانيا في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. ولكن في المقام الأول، فإن القانون أبعد ما يكون عن الكمال، الأمر الذي اتضح أثناء التصويت. فهو لا يوفر الوقت الكافي للإشراف على الانتخابات، وتعتبر الحملة السابقة للانتخابات أكثر تعقيدا، وكذلك عمل وسائط الإعلام الجماهيرية. وبالتالي، فإن تلك المناطق لم تنتخب المرشحين الذين حظوا بدعم الأغلبية. ولكن الأهم من ذلك كله هو أن القانون لم يتفق عليه من جانب دونيتسك ولوهانسك على النحو المنصوص عليه في اتفاقات مينسك، ويتناقض مع الموقف الذي أوضحه الرئيس بوروشينكو في مؤتمر القمة الذي عُقد بصيغة نورماندي في تشرين الأول/أكتوبر. ومن الواضح أن كييف لا تبحث عن تسوية تؤدي للخروج من الحالة الراهنة. بل إنها كرست بسرعة لما يسمى مخطط استخدام قانون الانتخابات المحلية في البرلمان الأوكراني.

وكما هو معروف جيدا، فإن مجموعة التدابير تشمل أيضا عددا من الخطوات الاجتماعية والاقتصادية الرامية إلى تحسين الحالة الإنسانية الصعبة في دونباس. ومن الناحية المنطقية، كان ينبغي لإحراز التقدم في خفض تصعيد الحالة العسكرية أن يؤدي إلى حل بعض المشاكل الحادة وتهيئة مناخ من الثقة. ومع ذلك، تواصل كييف الحصار الاقتصادي على دونباس، متجاهلة التوصيات ذات الصلة المقدمة من المنظمات الدولية. ولا يمكن لسكان دونباس التعويل على الحصول على رعاية طبية جيدة. فلديهم إمكانية محدودة للحصول على مياه الشرب المأمونة والخدمات الأساسية. ويوضح حرمان سكان دونباس من معاشاتهم التقاعدية واستحقاقاتهم الاجتماعية، وإعاقة توصيل المواد الغذائية وغيرها من السلع الضرورية رغبة كييف الحقيقية في إلحاق الضرر بسكان المنطقة. وهناك انعدام للخدمات، مثل محطات العمليات المصرفية عبر الهاتف النقال عبر خط التماس، التي من المفترض أن تقوم من خلالها أوكرانيا بصرف الاستحقاقات لسكان دونباس.

وعلاوة على ذلك، يقترن الحصار بعدد من الإجراءات السخيفة التي اتخذتها سلطات كييف. ولا تزال السلطات تخضع للمحاكمات في محاكمها الأوكرانية لمجرد تجنب دفع المستحقات لسكان دونباس. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، حكمت المحكمة الإدارية العليا في أوكرانيا بأن تعليق دفع الاستحقاقات الاجتماعية لسكان منطقتي دونباس ولوهانسك أمر غير قانوني، وأمرت باستئنافها. ولم تكن هذه المرة الأولى التي تصدر فيها محكمة أوكرانية مثل هذا القرار. ويؤسفني أن أقول ذلك، لكن في هذا الفصل السابق لفصل الشتاء، مع زيادة برودة الطقس، ما برحت القيادة الأوكرانية تشجع بهدوء من يعملون على جعل حالة الشعب في هذه المنطقة لا تطاق. وحالة إمداد دونباس بالطاقة حالة غير مستقرة، ولم يبذل أي جهد لتحسين إمدادات المياه التي تم تدميرها نتيجة قصف جزء من نظام للإمداد بالمياه يمتد لمسافة ٣٠٠ كيلومتر استخدم لإمداد ٤٠٠ ٠٠٠ شخص بالمياه. وفي مثل هذه الحالة الإنسانية الصعبة للغاية في جنوب شرق أوكرانيا، تواصل روسيا تقديم المساعدات الإنسانية إلى الناس في منطقة دونباس، التي عزلتها كييف، بما في ذلك الأدوية والملابس

للتدفئة والأغذية للمستشفيات والمدارس والمراكز المجتمعية، من بين أشكال أخرى من المساعدة. وبحلول ٩ كانون الأول/ ديسمبر، سلمت ٤٦ قافلة نحو ٥٦ ألف طن من السلع.

وكما يمكن للمرء أن يرى، فإن أقل ما يقال عن تنفيذ مجموعة التدابير أنه يُعرقل. وسيبدو أنه ما من أحد يهتم بتجميد النزاع في جنوب شرق أوكرانيا، لكن حرصا على الخروج بنتائج عملية والتوصل لتسويتها نهائيا، هناك حاجة إلى الإرادة السياسية من جانب المشاركين المباشرين، الأمر الذي يتضح الافتقار إليه، ولا سيما على الجانب الأوكراني. ولقد ناقشنا بالفعل كيفية تصرف كييف بعد مؤتمر القمة الذي عُقد بصيغة نورماندي في باريس، حيث تم تجاهل الاتفاقات التي تم التوصل إليها بكل بساطة. ونشأ مجرد مظهر للحوار مع شعب دونباس ولوهانسك في المجموعات الفرعية من فريق الاتصال، ولكن ثمة خطاب عدواني شديد من جانب كييف مع استمرار التحضيرات العسكرية. فماذا نقول عندما نرى جهودا دبلوماسية لا تزال جارية، وفي الوقت ذاته يجري التخطيط لحملة تعبئة سابعة وإنفاق مبالغ ضخمة بسخاء من أموال الدولة الشحيحة على الأسلحة؟

والحالة المؤسفة في أوكرانيا معروفة جيدا. فإلى جانب الحالة الاقتصادية البالغة الصعوبة، هناك صراع مستمر من أجل السلطة – الذي يذكر بعنف العصابات – وانتشار للفساد، وعدم قدرة على الإدارة الحكومية حتى في المناطق التي دعمت بقوة احتجاجات حركة الميدان. وهناك العديد من المشاكل في أوكرانيا في إدارة النظام القانوني. وهناك الكثير من الأدلة على انتهاكات حقوق الإنسان من جانب قوات الأمن الأوكرانية وكتائب من المرتزقة، بما في ذلك أفعال التعذيب، وسوء المعاملة العام، والاختطاف، والاحتجاز التعسفي، والعقاب خارج نطاق القضاء. ولم يجر التحقيق في الجرائم التي ارتكبتها حركة الميدان، ولا يزال القناصة والمحرضون طلقاء. ولم يقدم أي أحد إلى المحاكمة على الجرائم الفظيعة بحق الضحايا في أوديسا. ويلاحظ المراقبون الدوليون انعدام الكفاءة والموضوعية في التحقيقات، التي تمت المماطلة فيها عن قصد، والجهود التي تبذلها السلطات لإخفاء نتائج التحقيقات. وهناك ضغط متزايد على المحاكم. ولا تزال السلطات الأوكرانية تحاكم النشطاء الميدانيين من المعارضة. وما برح النشطاء في مجال حقوق الإنسان يدينون إجراءات كييف فيما يتعلق بفرض القيود على وسائط الإعلام وممارسة الضغط على الصحفيين. كما تبيع كييف الأسلحة والمعدات العسكرية خلسة للشرق الأوسط من خلال قنوات مشكوك فيها للغاية، ويمكن أن ينتهي بها الحال في أيدي الإرهابيين.

ونحن لا نستبعد حقيقة أن سلطات كييف ما برحت تقوض عملية السلام في دونباس، وتعزز أيضا الاستفزازات العسكرية من أجل إخفاء المشاكل في سياساتها المحلية. ومن الواضح أن أحد العوامل الكامنة وراء الحالة السياسية والإجراءات التي اتخذتها السلطات في كييف هو انتشار إيديولوجية التطرف في أجزاء من المجتمع الأوكراني، بما في ذلك النازية الجديدة والنزعة القومية العدوانية. وهذا هو نوع الأيديولوجية الذي أدى إلى الانقلاب الذي وقع في كييف في عام ٢٠١٤، وما يسمى بعملية مكافحة الإرهاب في الجنوب الشرقي من البلد بعد ذلك. ونحن مقتنعون بأنه طالما يجري تبرير التعبير عن هذه الأيديولوجية باعتبارها جزءا من الحق في حرية التعبير وبوصفها عاملا محتملا في توطيد البلد والمجتمع، لا يمكننا إضفاء الطابع الشرعي على السلطات في كييف.

وقد صدمنا عندما علمنا بتسمية طائرة نقل عسكرية أوكرانية جديدة باسم بانديرا، على اسم بانديرا المتعاون مع النازية. فهل سيقومون برسم الصليب المعقوف عليها؟ ومن الأمثلة الصارخة على الاعتداءات التي ارتكبها المتطرفون الوطنيون المسلحون تدمير خطوط نقل الكهرباء وتوريدها

إلى القرم، الأمر الذي أدى إلى أزمة في المدارس والمستشفيات والمرافق الأخرى في شبه الجزيرة. وقد هدد ذلك حياة المرضى مستخدمي أجهزة الإبقاء على قيد الحياة ويشكل انتهاكا صارخا للحق في الحياة. وقد أثبتت سلطات كييف عجزها الكامل عن الاستجابة لتلك الإجراءات أو إدانتها.

ومن غير المفيد في هذا الصدد موقف عدد من الدول التي تظاهرت بتمني الأفضل لأوكرانيا. ففي الآونة الأخيرة، توجه نائب رئيس الولايات المتحدة إلى كييف، وخاطب البرلمان الأوكراني، وتحدث عن اتفاقات مينسك. وقال إن روسيا كانت تشكل عائقا أمام تنفيذ اتفاقات مينسك. ولكن الجميع يعلم أن روسيا لا يمكنها تعديل الدستور الأوكراني، أو اعتماد قوانين تنظم الانتخابات في أوكرانيا، أو منح العفو. وعلى نفس المنوال، من المحير أنه لم يغتنم تلك الفرصة لدعوة المشرعين الأوكرانيين والرئيس الأوكراني الذين يمتلكون تلك السلطة. نحن نرى في هذه الإجراءات تواطؤ من جانب واشنطن العاصمة. فهي ليست لا علاقة لها بمصالح الشعب الأوكراني والمهمة المتمثلة في تسوية هذا النزاع الذي طال أمده فحسب، ولكنها ترمي إلى تحقيق أهداف سياسية بغضية.

وفي الختام، نؤكد أنه لا يوجد بديل لتنفيذ اتفاقات مينسك الموقعة في ١٢ شباط/فبراير والقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). ويسرنا أنه على الرغم من صعوبة عمل مجموعة الاتصال الثلاثية، فإن المشاركين فيها يعملون بطريقة منظمة.

السيد آدامو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية، نائب الأمين العام إلياسون والسيد سيمونوفيتش والسيد جون غينغ والسفير أباكان، على ملاحظاتهم الزاخرة بالمعلومات.

نتابع التطورات الحاصلة في أوكرانيا عن كثب ويساورنا القلق إزاء السلام الهش السائد في البلد. ونرى أن مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك الموقعة في شباط/فبراير ٢٠١٥ توفر خريطة طريق واضحة ومختصرة لتسوية الوضع في أوكرانيا. ولذلك، نحث الطرفين على التقيد بالتزاماتهما بموجب الاتفاقات من أجل تحقيق أهداف وقف إطلاق النار.

ومما يثير قلقنا الأنباء المتواترة عن أعمال القصف العشوائي للمناطق المأهولة بالسكان. فهذا الأمر يعرض حياة المدنيين للخطر ويزيد من تفاقم الحالة الإنسانية. ولذلك، نحث الطرفين على توخي الحرص لعدم تعريض المدنيين لمخاطر غير مقبولة. ونيجيريا تشعر بالقلق أيضا إزاء الحالة الإنسانية في شرق أوكرانيا. فوفقا لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لا يزال الكثير من المدنيين في دونيتسك ولوغانسك يعانون من محدودية سبل الحصول على المساعدة الإنسانية أو انعدامها. ونحث السلطات على إزالة العقبات البيروقراطية أمام عمل الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بغية تيسير تقديم المساعدة المطلوبة بشدة. وبشأن نفس الموضوع، نشيد بجهود الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في التصدي للتحديات في شرق أوكرانيا. ونحثها على الاستمرار في المشاركة إلى أن تستقر الحالة، وندعو السلطات إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان إنشاء نظام فعال لتنسيق جهود الإغاثة في المنطقة على نحو كاف.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر نائب الأمين العام والسيد سيمونوفيتش والسيد غينغ والسيد أباكان على إحاطاتهم الإعلامية.

تؤيد أنغولا الحل السلمي للصراعات عن طريق الحوار والمفاوضات والاحترام التام لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. وفي هذه المناسبة، نود أن نؤكد مجددا التزامنا بوحدة أوكرانيا وسيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وكذلك دعمنا لتنفيذ مجموعة التدابير المعتمدة في مينسك في ١٢ شباط/فبراير، فضلا عن إبرام وقف دائم لإطلاق النار

والذي يمثل شرطا مسبقا للتنفيذ السريع لاتفاقات مينسك، وفي نهاية المطاف، لتحقيق السلام في أوكرانيا.

ونحيط علما بنبرة التفاؤل النسبي في كلام مقدمي الإحاطات الإعلامية بشأن الحالة السلمية السائدة في شرق أوكرانيا، والتي نأمل أن تعزز وتيسر الانتعاش في المنطقة، مما يمكن سكان تلك المناطق من التمتع بحياة أفضل في ظل السلام والأمن. وفي هذا الصدد، نأمل أن يتخلى الانفصاليون في شرق أوكرانيا قريبا عن الأراضي التي يسيطرون عليها من أجل عودة الحياة إلى طبيعتها بالنسبة للسكان الرازحين تحت سيطرتهم والسماح باستعادة وحدة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

ونأسف للقيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية وحرية التنقل التي تواجهها وكالات الأمم المتحدة عبر خط التماس بين المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة وتلك غير الخاضعة لسيطرتها لأسباب أمنية. وندين بشدة الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وندعو طرفي الصراع إلى إتاحة وتيسير وصول المنظمات الإنسانية على نحو آمن وسريع ودون عوائق إلى جميع المناطق والسكان المحتاجين.

وحالة المشردين داخليا تبعث على القلق. ونظرا لعدم اتساق حلول توفير مسكن للأشخاص المشردين داخليا، لا تزال التأخيرات في تدابير الحماية من الشتاء والعدد الكبير من الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة تمثل الأسباب الرئيسية لارتفاع معدلات الخسائر البشرية.

إن الصراع في أوكرانيا صراع أهوج. ويجب أن يتوقف في أقرب وقت ممكن ليتسنى لأبناء الشعب الأوكراني العيش في سلام مع بعضهم بعضا. وقد وصف نائب الأمين العام اتفاقات مينسك بأنها الاستراتيجية الوحيدة القابلة للتطبيق من أجل تحقيق السلام. ونحن نؤيد النداء الذي وجهه من أجل إظهار الإرادة السياسية والمرونة، وندعو طرفي الصراع إلى احترام وقف إطلاق النار والتنفيذ الكامل لمجموعة تدابير مينسك والسماح لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بحرية التنقل للتحقق من وقف إطلاق النار ومن سحب الأسلحة الثقيلة من المناطق المحددة. لقد اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، الذي يؤيد اتفاقات مينسك ويعرب عن التزام المجتمع الدولي بالسلام في أوكرانيا.

السيد الحمود (الأردن): أتقدم بالشكر إلى نائب الأمين العام، السيد يان إلياسون، ورئيس بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السيد إرطغرول أباكان، ومدير شعبة التنسيق والاستجابة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيد جون غينغ، والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، السيد إيفان سيمونوفيتش، على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة.

يجددالأردن تأكيده اليوم على ضرورة إيجاد حل سياسي دائم للأزمة في شرق أوكرانيا بما يحقق الأمن والاستقرار فيها ويحترم وحدتها وسلامتها الإقليمية وسيادتها على أراضيها ويعيد وحدة أراضيها. إن إطالة أمد الصراع لن يكون لصالح أي من الأطراف، كما أن استمرار المواجهات العسكرية والأعمال الاستفزازية وتوسيع نطاقها لن يؤدي إلا لتعقيد الوضع القائم وتفريغ الاتفاقيات التي تم التوصل إليها من مضمونها. وهذا ما سيعظم القضايا العالقة بين الأطراف ويؤدي إلى زيادة تدهور الأوضاع الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية التي قد تتفاقم أبعادها السلبية على السكان المدنيين بشكل خاص وعلى أمن واستقرار المنطقة ككل.

يدعو الأردن كافة الأطراف إلى تحمل مسؤولياتها والتركيز على الحوار البناء والإيجابي فيما بينها، وذلك في إطار صيغة نورماندي ومجموعة الاتصال الثلاثية وذلك للتوصل إلى تسوية سلمية للأزمة. وتشكل اتفاقات مينسك والقرار ٢٢٠٢ (٢٢٠٢)

أساسا رئيسيا ومتينا لأي تسوية سياسية، وعلى الأطراف المعنية إظهار الجدية والالتزام الكامل بتنفيذ هذه الاتفاقيات والبناء عليها لوقف إطلاق النار وحل النزاع. ونشدد هنا على ضرورة أن يكون التنفيذ شاملا لجميع بنود هذه الاتفاقيات.

يقلقنا بشدة استمرار الخروقات لوقف إطلاق النار والوضع الأمني الهش، وهو ما أدى إلى الأزمة الإنسانية التي شردت آلاف السكان وأدت إلى مقتل أكثر من ٩ ٠٠٠ شخص وإصابة أكثر من ٢٠ ٠٠٠ شخص. وهنا، نؤكد على أن الانفراج السياسي للأزمة الأوكرانية سيساهم في معالجة الأزمة الإنسانية هناك. ومع ذلك، فلا بد من مضاعفة الجهود للتخفيف من الآثار الإنسانية ولا بد من توفير الحماية للمدنيين وحقوقهم والتحقيق في كل الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب ضدهم وضمان عدم الإفلات من العقاب.

ونؤكد على ضرورة دعم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتسهيل عملها ووصولها إلى كافة المناطق، وذلك لكي تتمكن من القيام بعملها والتحقق من سحب الأسلحة الثقيلة من المناطق المحاذية لخط التماس. كما ندعو الحكومة الأوكرانية إلى المضي قدما في الإصلاحات والإجراءات الإيجابية التي تقوم بها، وأبرزها اعتمادها مؤخرا للاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان. ونؤكد هنا على ضرورة توفير الخدمات الاجتماعية والإنسانية الضرورية لتأمين أساسيات الحياة للمدنيين والنازحين بشكل خاص، وذلك بمعزل عن المواقف السياسية والمواجهات بين الأطراف المعنية بالنزاع.

السيد سواريث مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نود أن نرحب هنا اليوم بحضور نائب الأمين العام، والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، ومدير شعبة التنسيق والاستجابة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ورئيس بعثة الرصد الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أوكرانيا.

وتكرر جمهورية فنزويلا البوليفارية أن التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، الذي يدعم القرار الذي اتخذه في مينسك في ١٢ شباط/فبراير ممثلو أوكرانيا والاتحاد الروسي وفرنسا وألمانيا، ضروري كجزء من مضافرة الجهود التي ينبغي أن تواصلها الأطراف سعيا للتوصل إلى حل سياسي وسلمي للأزمة في أوكرانيا.

وخلال الاجتماع الذي عقدته المجموعة الثلاثية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على خلفية الاجتماع المجلس الوزاري في ٣ كانون الأول/ديسمبر، جدد وزراء خارجية صربيا وسويسرا وألمانيا تأكيد دعمهم الكامل للعملية السياسية في إطار فريق الاتصال الثلاثي وعمل بعثة الرصد الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا. وعلاوة على ذلك، أعربوا عن قلقهم لأنه على الرغم من أن استمرار وقف إطلاق النار، كانت هناك فترات هدوء تام أو نسبي يتخللها في الكثير من الأحيان قتال مكثف وموجه الأهداف. ونحن نطالب على نحو لا لبس فيه بأن تكون الأطراف في النزاع مصممة وثابتة في العمل من أجل تحقيق السلام الكامل والمستدام. وبالتالي، فإن قف الأعمال القتالية وقفا نهائيا يشكل هدفا حيويا لا يمكن إرجاؤه أكثر من ذلك.

وعلى ذلك الأساس، فإن بلدي يرحب بالعمل الذي تضطلع به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا دعما للتنفيذ الفعال لاتفاقات مينسك. ومن المهم التأكيد على أنه لن نتمكن من التوصل إلى حل سلمي ودائم للأزمة في المنطقة إلا من خلال الحوار والمفاوضات المباشرة والإرادة السياسية من جانب الأطراف. ونعتقد أيضا أن تطبيق الجزاءات القسرية الانفرادية يتنافى مع القانون الدولي. وهذه الجزاءات أيضا تحبط الآمال في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، بالنظر إلى أنها تعكر الأجواء اللازمة للحوار البالغ الأهمية من أجل إعادة بناء الثقة بين الأطراف.

بدعم من المجتمع الدولي وبالتقيد الصارم باتفاقات مينسك وقرارات مجلس الأمن، ينبغي أن يكون بالإمكان تفادي التصعيد العسكري وانتشار التراع. كما يجب بذل كل الجهود الممكنة لمعالجة الأسباب الجذرية الهيكلية والتاريخية للأزمة، بهدف تحقيق السلام الدائم والمستدام.

وندعو الأطراف إلى التقيد الصارم بالتزاماتها المتعلقة بحماية المدنيين في المناطق المتضررة من العنف، بما في ذلك ضرورة ضمان إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان في تلك المناطق، وإلى الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين الذين يجدون أنفسهم في المناطق المتضررة من التراع. ونحن نرفض أعمال العنف والاضطهاد القائم على أسس عرقية وسياسية، فضلا عن أعمال الإرهاب، بغض النظر عمن يقف وراءها. وأي حادث من هذا القبيل ينبغي التحقيق فيه على النحو الواجب وبصورة مستقلة، ويجب أن يقدم التحقيق الأدلة لدعم النتائج المستخلصة.

وأخيرا، ندعو جميع الأطراف إلى مضاعفة جهودها في السعي للتوصل إلى حل سياسي عادل ودائم، الذي يخدم مصلحتها ومصلحة المنطقة قاطبة.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على ما وافونا به من معلومات.

منذ بعض الوقت، وفي شرقي أوكرانيا مستقرة بشكل عام، وظل وقف إطلاق النار قائما. وسحب الأسلحة الثقيلة جار على قدم وساق. وفي شباط/فبراير الماضي، توصل قادة من أربعة بلدان – روسيا وفرنسا وألمانيا وأوكرانيا – إلى توافق هام في الآراء في مينسك بشأن تسوية سياسية للأزمة في أوكرانيا. وفي وقت لاحق، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، مُبرهناً بذلك عن الدعم الثابت من المجتمع الدولي للجهود الدبلوماسية التي يبذلها قادة البلدان الأربعة للتوصل إلى تسوية سياسية للمسألة الأوكرانية. وفي الوقت الحاضر، جميع الأطراف ينبغي أن تنفذ بالكامل التوافق قي الآراء الذي توصل إليه قادة البلدان الأربعة وقرارات المجلس في محاولة لمواصلة تعزيز تسوية سياسية للأزمة في أوكرانيا.

وقضية أوكرانيا تنطوي على تاريخ وواقع معقدين. وبغية إيجاد حل أساسي ودائم للمشكلة في ذلك البلد، يجب علينا معالجة الحقوق والمصالح والشواغل المشروعة لجميع الأعراق والمناطق في أوكرانيا، فضلا عن الشواغل المشروعة لجميع الأطراف المعنية، من أجل تحقيق التوازن فيما بين مصالحها. وينبغي للمجتمع الدولي مواصلة تعزيز الجهود الدبلوماسية للتوصل إلى تسوية سياسية للأزمة في أوكرانيا. والصين تقبل مناقشة هذه المسألة في المجلس، وتعتقد أن المناقشة هنا ينبغي أن تضطلع بدور بناء في التخفيف من وطأة الحالة في أوكرانيا. والصين تعارض، مثلما دأبت على ذلك، مشاركة المجلس في مسائل حقوق الإنسان ببلدان محددة وتواتر استخدام الجزاءات الانفرادية، أو التهديد باستخدام الجزاءاتفي العلاقات الدولية. فذلك يضر بالجهود الرامية إلى إيجاد حل أساسي. وكما هو الحال دائما، تحترم الصين السيادة والسلامة الإقليمية لجميع البلدان، بما فيها أوكرانيا، وظلت موضوعية ومحايدة بشأن القضية هناك.

وتدعو الصين جميع الأطراف إلى التزام الهدوء وممارسة ضبط النفس، والتنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك وتعزيز وقف إطلاق النار الذي تحقق بشق الأنفس، بغية تحقيق السلام والهدوء والاستقرار والتنمية في أوكرانيا. وستواصل الصين أداء دور بناء في إيجاد تسوية سياسية لهذه القضية.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر نائب الأمين العام، السيد يان إلياسون، والسيد سيمونوفيتش، والسيد جينغ، والسفير أباكان، على إحاطاتهم الإعلامية اليوم. كما أرحب بمشاركة وزيري خارجية أوكرانيا وليتوانيا في هذه الجلسة.

وفي القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، ناشد المجلس بالإجماع جميع الأطراف تنفيذ مجموعة التدابير من أجل تنفيذ اتفاقات مينسك، التي كان من المقرر أن يكتمل بحلول نهاية هذا العام، أقل من ٢٠ يوما من الآن. ونشعر بالقلق البالغ إزاء بطء التقدم المحرز، ونحث على تجديد الجهود الرامية إلى كفالة الامتثال التام للالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقات، التي تتيح، كما ذكر آخرون، أفضل فرصة لتحقيق السلام الدائم.

وكما أوجز مقدمو الإحاطات الإعلامية اليوم، فإن استمرار وجود المقاتلين الأجانب وتدفق الأسلحة والذخائر إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الانفصاليين يجعلان تجدد القتال إحتمالا قائما باستمرار. وتدعو نيوزيلندا جميع الأطراف في الصراع إلى الوفاء بالتزاماتها بوقف حقيقي ومستدام لإطلاق النار وبالتحقق من سحب الأسلحة المحظورة.

وعلى المسار السياسي، هناك عدد من العناصر الرئيسية المعلقة من عملية مينسك لا يزال يتعين حلها. ونحث الأطراف على التوصل إلى اتفاق بشأن طرائق الانتخابات الحرة والنزيهة في مناطق الصراع، وفقا للقانون الأوكراني ومعايير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ورصد الانتخابات من جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. واستعادة السلام الدائم في المنطقة يتطلب استعادة سيطرة أوكرانيا على حدودها مع روسيا. ولكي يحدث ذلك، سيتعين على الأطراف التوصل إلى اتفاق على ميع العناصر السياسية في مينسك اتفاقات وتنفيذه.

وجميع الأطراف في النزاع اتفقت على أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تقوم بدور خاص في رصد الامتثال لاتفاقات مينسك والتحقق منه. لكن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مستمرة يوميا في الإبلاغ بالقيود الكبيرة المفروضة على وصولها إلى جميع أنحاء شرقي أوكرانيا. ويجب على الانفصاليين أن يمتثلوا لجميع الالتزامات التي تعهدوا بها في مينسك، بما في ذلك عن طريق كفالة قدرة مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على القيام بعملهم بفعالية وفي أمان. وندعو روسيا إلى استخدام نفوذها الكبير على الانفصاليين لكفالة هذا الامتثال.

ويسجل التقرير الثاني عشر لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا قامة مثيرة للقلق من انتهاكات حقوق الإنسان في شرقي أوكرانيا والقرم، بما في ذلك الافتقار إلى الحماية والعدالة للضحايا، وإفلات الجناة من الجانبينمن من العقاب، وانتشار مناخ الخوف في الأقاليم الخاضعة لسيطرة الانفصاليين. وندعو إلى التعجيل بمراقبة مستقلة لأماكن الاحتجاز، والتحقيق في جميع انتهاكات حقوق الإنسان ومساءلة مقترفيها. ومن الواضح أن المشاكل الإنسانية مشاكل واسعة النطاق، إذ هناك الملايين من السكان المتضررين في منطقة الصراع. وكما سمعنا اليوم، فإن الحالة خطيرة بالفعل في بعض المناطق. ومع بداية فصل الشتاء، فإن الحياة الصعبة فعلا للمدنيين المتضررين من النزاع في أوكرانيا ستصبح أكثر خطورة.

وكما سمعنا أيضا، فقد تضررت الهياكل الأساسية الحاسمة خلال الصراع، وهي بحاجة إلى إصلاح. وكثير من الناس بدون مأوى ملائم بسبب قصف المناطق السكنية. وضمان سبل الحصول على الغذاء أصبح ينطوي على تحديات متزايدة.

تشكل الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة خطرا بالغا على المدنيين، مما يؤكد الحاجة إلى إزالة الألغام والتوعية بخطرها على جانبي الخط النزاع.

لقد تفاقمت الحالة الصعبة التي تواجه المدنيين بشكل كبير جراء القيود المفروضة على الجهات الفاعلة الإنسانية في الأشهر الأخيرة، مثل اشتراطات التسجيل التي يزعم فرضها من جانب الانفصاليين. وندعو جميع الأطراف إلى القيام بكل ما في وسعها لضمان إمكانية وصول المساعدات الإنسانية بحرية إلى من يحتاجون إليها في أوكرانيا.

لقد قرر المجلس من قبل أن يبقى الحالة في أوكرانيا قيد نظره. وإلى أن يتم حل القضايا الأساسية، من الصواب أن يواصل المجلس رصد الحالة عن كثب.

السيد غونثاليث دي ليناريس بالو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): نحن ممتنون جدا للمعلومات التي قدمها إلى المجلس نائب الأمين العام يان إلياسون؛ والسيد إيفان سيمونوفيتش، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان. والسفير أباكان، رئيس مراقبي بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا والتابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ والسيد غينغ، مدير شعبة التنسيق والاستجابة التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. كما أود أن أشكر الوفد الليتواني على المبادرة بعقد هذه الجلسة.

كانت آخر مرة اجتمع فيها المجلس لإجراء استعراض شامل للحالة في أوكرانيا قبل عدة أشهر، في حزيران/يونيه (S/PV.7457). تؤيد إسبانيا أن يواصل المجلس متابعة وثيقة ويقظة للحالة في أوكرانيا، والعملية الجارية لاتفاقات مينسك.

ويأسف وفدي لزيادة الأعمال القتالية منذ بداية تشرين الثاني/نوفمبر على طول خط التماس. كما نأسف لحقيقة أن الامتثال لاتفاقات مينسك، كما سمعنا اليوم، لا يمضي قدما بالوتيرة التي نرغب فيها جميعا. لذلك، تدعو إسبانيا إلى إحياء روح التفاهم المتمثلة في أن البلدان التي اجتمعت في إطار صيغة نورماندي حاولت دائما أن تعزز النهوض بالامتثال التام لاتفاقات مينسك.

ولهذا السبب يجب أن تضطلع العملية بدور حاسم في حل الأزمة. إنها ليست عملية مثالية، كما أنها لا تغطي جميع جوانب الأزمة. غير أنها ما برحت الحل الوحيد المتاح والأنسب إذا أردنا أن نتوصل إلى حل سياسي للصراع الذي لم يكن ينبغي أن ينشب أصلا والذي استمر بالفعل لفترة طويلة جدا. ولهذا من الأهمية بمكان المحافظة على وقف إطلاق النار وتنفيذ الالتزامات بشأن سحب الأسلحة الثقيلة، ومن ثم تمكين الجهود السياسية بما يؤدي إلى تحقيق نتائج دائمة.

كما تقر إسبانيا وتقدر كثيرا العمل الهام الذي تقوم به بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومن الضروري إتاحة الوصول إلى جميع مناطق الإقليم، وذلك لتمكين البعثة من تنفيذ ولايتها. وعلاوة على ذلك، فإنه من الأهمية بمكان أن تحترم جميع أطراف النزاع بشكل كامل ودون استثناء مركز بعثة الرصد، وأعضائها.

كما أنه من الضروري والملح لجميع أصحاب المصلحة المعنيين تجديد وتعزيز إرادتهم السياسية وجهودهم من أجل ضمان التنفيذ الكامل والفعال لاتفاقات مينسك. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد من جديد دعم إسبانيا الثابت للرئيس بوروشينكو وعزمه على مواصلة الإصلاحات القانونية والدستورية التي من شأنها أن توفر الاستقرار والتقدم لبلده ولشعب أوكرانيا. ما زالت هناك حاجة إلى بعض الإصلاحات الإضافية للتعجيل بإجراء الانتخابات المحلية في الجزء الشرقي من البلد، وفقا لعملية مينسك.

نحن نشعر بقلق عميق إزاء استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ولا سيما في المناطق التي تسيطر عليها جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك المزعومتين، التي أدانها التقرير الأخير لبعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا. كما أنه ثمة تقارير عن انتهاكات لحقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم واشتباكات واعتداءات تتعرض لها أقلية التتار في شبه الجزيرة.

وعلى هذه الخلفية، أود أن أشير إلى التقرير الأخير الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر عن المفوضة السامية للأقليات القومية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السيدة ثورس. دعا التقرير إلى تعزيز ودعم مجتمع يسوده التسامح والتنوع في ظل إطار مؤسسي قوي. لا بد من أن تظل الحماية الفعالة لحقوق الإنسان لجميع السكان في كل منطقة من مناطق أوكرانيا

أولوية مستمرة. ونرحب باعتماد رئيس أوكرانيا، في آب/ أغسطس، أول استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان. ويحدونا الأمل في أن يتسنى تطبيقها بسرعة وعلى نحو كامل في جميع أنحاء أقليم أوكرانيا وفقا لخطة العمل التي أعلنت. ونرحب أيضا بقبول الاختصاص القضائي للمحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في الجرائم التي ترتكب في المستقبل بموجب نظام روما الأساسي.

كما أن الدور الذي تضطلع به بعثة الرصد الخاصة في مجال المعلومات وزيادة الوعي في مجال حقوق الإنسان يكتسي نفس القدر من الأهمية ويحظى بدعمنا الكامل. ولذلك يجب إتاحة وصول البعثة إلى جميع أراضي أوكرانيا، دون أي قيود.

وعلى المسار الإنساني، نشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء مصير مئات الآلاف من المشردين في داخل أوكرانيا واللاجئين في البلدان المجاورة على السواء. سأكون مقصرا إن لم أشر إلى العديد من الضحايا المدنيين الذين ما زالوا يفقدون أرواحهم أو يتعرضون للإصابة كل يوم نتيجة للتراع. من ناحية أخرى، ومع قرب حلول فصل الشتاء، مما يثير المزيد من القلق بشأن ضرورة توفير المعونة الإنسانية إلى المناطق التي لا تخضع لسيطرة الحكومة. نحن نرى أنه لا يمكن استمرار إعاقة إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، لأن هذه الجهود تشمل جهات فاعلة مثل أطباء بلا حدود. يعتمد مئات الآلاف باستمرار على المعونة الإنسانية للبقاء على قيد الحياة ولا يمكن أن يكون هناك عذر لعرقلة هذا العمل.

وأختتم بياني بالإشارة إلى أن بلدي يود أن يوجه الانتباه مرة أخرى إلى قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨، واقتناعنا الراسخ بأن أي حل دائم يجب أن يشمل احترام الاستقلال السياسي لأوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

السيدة ساباغ مونيوث دي لا بينيا (شيلي) (تكلمت بالإسبانية): كما ذكرنا في مناسبات أخرى، من دواعي السرور مرة أخرى أن نرى إمرأة تترأس عمل مجلس الأمن، رغم أن رئاستها توشك على الانتهاء.

نحن نرحب كثيرا بالإحاطات الإعلامية التي قدمها السيد يان إلياسون والسيد غينغ والسيد سيمونوفيتش والسفير أباكان. ونرحب أيضا بمشاركة وحضور وزيري خارجية ليتوانيا وأوكرانيا في المجلس اليوم.

نود أن نعرب عن بالغ قلقنا في ضوء عودة التوترات في أماكن مختلفة من دونيتسك. ونشعر بقلق كبير، على وجه الخصوص، إزاء عدم الالتزام بحظر استخدام الأسلحة الثقيلة – وهي النقطة التي أثارها بالفعل المتكلمون السابقون. وفي مواجهة هذا الواقع، من الضروري والملح الحفاظ على وقف إطلاق النار.

وكما أشرنا من قبل، نعتقد أن الامتثال التام لوقف إطلاق النار، الذي تتولى رصده والتحقق منه بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا والتابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وفقا لأحكام اتفاقات مينسك، والحوار بين الطرفين هو السبيل الوحيد لتحقيق سلام دائم. وندعو الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

نحن نشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء التداعيات المتعددة الأوجه للأزمة وأثرها على السكان المدنيين، ولا سيما في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة غير القانونية. ونحث الطرفين على احترام حقوق الإنسان دون شروط، بما في ذلك حقوق الأقليات، وضمان تقديم المسؤولين عن هذه الانتهاكات والاعتداءات إلى العدالة. وعلاوة على ذلك، فإن المساءلة هي سبيل آخر من سبل دعم تنفيذ اتفاقات مينسك.

إن الحالة الإنسانية مسألة لا يمكن تحاشيها. إن حالة المشردين داخليا والمدنيين المحتاجين إلى الحماية مصدر لمزيد

من القلق. وفي ذلك الصدد، نشير على وجه الخصوص إلى المسنين، كما أشار السيد غينغ اليوم. ولا يزال وصول المساعدات الإنسانية مسألة أساسية يجب ضمانها. إن الظروف المناخية السيئة مع بدء فصل الشتاء ستؤثر بشكل خطير على السكان المحتاجين للمساعدة، ولا سيما الأطفال والفئات الضعيفة الأخرى. على المجتمع الدولي أن يكون مستعدا للاستجابة للنداءات الإنسانية ذات الصلة وتعزيز الجهود الرامية إلى تنفيذ تدابير الصحة العامة.

وهذه مرحلة سيكون من الأهمية بمكان أن يوجه فيها المجلس رسالة قوية إلى الطرفين بشأن أهمية تهيئة الظروف التي بوسعها أن تمكن من التنفيذ الفعال لاتفاقات مينسك. وتبين الحقائق أن المخاوف إزاء ضعف الامتثال قد تكون مبررة في سياق للتوتر الهيكلي. ولن يتسنى التغلب على تلك الحلقات للعنف إلا بضمان إجراء حوار سياسي في إطار اتفاقات مينسك.

السيد غومبو (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية لمجلس الأمن، نائب الأمين العام يان إلياسون، والسيد إيفان سيمونوفيتش، والسيد جون غينغ والسيد إيرطغرال أباكان على بياناتهم، وأن أرحب بوزيري خارجية ليتوانيا وأوكرانيا.

وتشعر تشاد بالقلق حيال استمرار خطورة الحالة في شرق أوكرانيا بالرغم من التوقيع على اتفاقات مينسك في ١٢ شباط/فبراير. والضحايا الرئيسيون لعمليات القتال والقصف هم المدنيون. وتشهد إحصاءات الوكالات الإنسانية على الخسائر البشرية الكبيرة الناجمة عن الأزمة في أوكرانيا، مع مقتل أكثر من ٩٠٠٠ شخص وما يزيد على ٢,٥ ملايين من اللاجئين والمشردين داخليا. وأضيف إلى ذلك تدمير واسع النطاق للبنية التحتية العامة والخاصة، ناهيك عن المعاناة الهائلة التي يتحملها المدنيون المتأثرون.

وفي وجه هذه الحالة الإنسانية المثيرة للانزعاج، من الأهمية البالغة بمكان أن نكفل إمكانية الوصول بحرية وبدون عائق إلى مناطق النزاع من أجل إيصال المساعدة الإنسانية الأساسية إلى المشردين داخليا وتحسين أحوالهم المعيشية. وتعتقد تشاد اعتقادا جازما بأنه لا بد أن يكون حل الأزمة الأوكرانية حلا سياسيا، وهو يتوقف إلى حد كبير على رغبة الأطراف المعنية في الالتزام بعملية مفاوضات حقيقة تهدف إلى تحقيق السلام الدائم. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى تنفيذ اتفاقات مينسك على النحو الوارد في القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) الصادر في ١٧ شباط/فبراير، بما في ذلك الوقف الدائم لإطلاق النار، الذي ندين انتهاكه المستمر من جانب طرفي النزاع. وسحب الأسلحة الثقيلة ومراعاة التدابير الأخرى للاتفاقات يمثلان، ضمن أمور أخرى، سبل الحد من أعمال العنف. وفي ذلك الصدد، ينبغي ألا يعاق مراقبو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الاضطلاع بمهمتهم. وبالمثل، يجب القيام بتنفيذ التدابير المحددة مع احترام القواعد الدولية والتوصيات الواردة في تقارير المفوض السامي لحقوق الإنسان والقانون الدولي فيما يتعلق بسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها.

السيدة أدنين (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشارك أعضاء المجلس الآخرين الإعراب عن تقديرنا لجميع من قدموا إحاطات إعلامية اليوم على تقييماتهم المتبصرة لآخر تطورات الحالة في أوكرانيا. كما أود أن أشيد بوزيري خارجية ليتوانيا وأوكرانيا، الموجودين معنا هنا اليوم. ومضى نصف عام تقريبا منذ أن اجتمع المجلس للمرة الأخيرة بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.7498)، ونود أن نصدق أن الحالة في أوكرانيا آخذة في الاستقرار. ولكننا، وبعد الاستماع لمقدمي الإحاطات الإعلامية، نشاطر الشواغل التي أعرب عنها أعضاء المجلس حيال الحالات المتعلقة بتوفير الأمن وتقديم المساعدات الإنسانية وبحقوق الإنسان في أوكرانيا.

وتحيط ماليزيا علما بالتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ النقاط الـ ١٣ في اتفاقات مينسك، لا سيما بشأن الحفاظ على وقف إطلاق النار وسحب الأسلحة وإطلاق سراح الرهائن والعمل بشأن الإصلاحات الدستورية. ومع ذلك، فإن التقدم المحرز أبعد من أن يكون لا رجعة فيه. ولذلك نناشد جميع الأطراف الامتثال الكامل لبنود اتفاقات مينسك. وعلى وجه الخصوص، نناشد هذه الأطراف التعاون الكامل مع بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من أجل تمكين البعثة من الاضطلاع بولايتها، بما في ذلك بتزويد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بإمكانية الوصول الكامل وبدون عائق إلى المناطق الواقعة في نطاق سيطرة المتمردين في منطقة دونباس وبالمعلومات التي تحتاج إليها منظمة الأمن والتعاون للتحقق من سحب الأسلحة الثقيلة.

وتتطلع ماليزيا إلى إحراز كلا الجانبين المزيد من التقدم بشأن تحديد طرائق إجراء الانتخابات المحلية في مناطق معينة من دونباس ولوهانسك، على النحو الوارد في اتفاقات مينسك ووفقا لقوانين أوكرانيا. ونحيط علما بتمديد الإطار الزمني لتنفيذ الاتفاقات من نهاية هذا العام إلى العام المقبل. وبدلا عن توجيه الاتهامات بشأن من قد يكون السبب وراء حالات التأخير في تنفيذ الاتفاقات، ينبغي للطرفين الانخراط بحسن نية والاستفادة من الفرص المتاحة لمضاعفة جهودهما لمعالجة مسائل الإصلاح الدستوري واللامركزية في منطقتي دونتسك ولوهانسك.

ويساور ماليزيا قلق بالغ حيال ادعاءات انتهاكات قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في أوكرانيا. ونناشد جميع الأطراف التمسك بالقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، لا سيما حينما يتعلق الأمر بحماية المدنيين. ولا بد من التحقيق الشامل في التقارير عن الإعدام بإجراءات موجزة والاعتقال التعسفي للمدنيين وعن التعذيب والاختفاء القسري من أجل ضمان المساءلة. كما نناشد الطرفين احترام حقوق الأشخاص في حرية الرأي والتعبير وفي التجمع السلمي. وفي ذلك الصدد، ترحب ماليزيا بالتقدم الذي أحرزته الحكومة الأوكرانية في وضع استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان في آب/أغسطس ونتطلع إلى تنفيذ الاستراتيجية عن طريق خطة عمل. كما نناشد جميع الأطراف السماح بالوصول المأمون وبدون قيد إلى المحتاجين. ونود أن نؤكد على أنه لا بد من الاضطلاع بتقدم المساعدة الإنسانية وفقا للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي واحترام سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها.

ولا نزال نشعر بالقلق حيال الزيادة المروعة لانتهاكات حقوق الإنسان في القرم، لا سيما الحق في الحياة والحرية والأمن والسلامة البدنية وفي حرية التعبير والتجمع السلمي، وفي الحصول على التعليم باللغة المحلية. ونناشد سلطات الأمر الواقع في القرم إتاحة حرية الوصول لبعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان من أجل تمكين البعثة من الاضطلاع بولايتها بشكل فعال. وتود ماليزيا أن تشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨، الذي اتخذ العام الماضي بأغلبية ساحقة للدول الأعضاء، بشأن مركز جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي. ونتفق مع تقييم مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان الذي مفاده أن التمسك بالقرار أمر بالغ الأهمية إذا أريد لنا أن نشهد تهيئة بيئة مواتية لتعزيز حقوق الإنسان في أوكرانيا وحمايتها.

وفي الختام، تؤكد ماليزيا مجددا على التزامها بالتوصل إلى حل سلمي للنزاع في أوكرانيا، على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها. كما نجدد التأكيد على أن التمسك الكامل باتفاقات مينسك الموقع عليها في شباط/فبراير، على النحو الذي أيده المجلس في القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، أمر بالغ الأهمية لإعادة بناء الثقة والائتمان من أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع. فأي حل عسكري لا يمكن استدامته في الأمد الطويل ولن يسفر سوى عن وقوع كارثة إنسانية إضافية. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها المنظمات الإنسانية

المختلفة وبتفاني هذه المنظمات، بما في ذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في تقديم المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية إلى المتأثرين بالأزمة الأوكرانية. كما نقدر تقديرا كبيرا أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا. ونؤكد على أهمية دور صيغة نورماندي ومجموعة الاتصال الثلاثية، ونناشد الأطراف ذات الصلة تكثيف تعاونها بحسن نية عن طريق تلك الشبكات.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

أود أولا أن أشاطر زملائي تقديم الشكر لمقدمي الإحاطات الإعلامية، نائب الأمين العام إلياسون، والأمين العام المساعدة سيمونوفيتش، ومدير العمليات غينغ والسفير أباكان. وتنشط على أرض الواقع أفرقة من الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي تعمل في ظروف بالغة الصعوبة، ونود أن نعرب عن امتنان الولايات المتحدة، وأنا على يقين، امتنان المجتمع الدولي الواسع لهذه الأفرقة. ونشكر وزير الخارجية كليمكن ووزير الخارجية لينكفيتشوس على انضمامهما إلينا.

أود أن أبدأ بالاعتذار عن التأخير في بدء هذه الجلسة. لم يكن هناك مفر من التأخير المهم جدا لأجل حماية نزاهة مجلس الأمن. ولا بد لي من التأكيد أيضا على مجرد أهمية الابلاغ المستقل عن الوقائع ومركزيته بالنسبة إلى تنفيذ اتفاقات مينسك والقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥).

ولو فرضنا جدلا، كما قال السفير الروسي في وقت سابق، أنه ينبغي لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ألاّ يقدّم إحاطة إعلامية، يتساءل المرء عن الأمر الذي تسعى روسيا إلى إخفائه. ولكننا ندرك أن الرغبة في منع المجلس من الاستماع إلى حقائق تثير القلق أمر مؤسف جدا، ومن الضروري تماما ألاّ ندع ذلك يحدث، وأن يجري عرض الحقائق كما هي.

ومثلما سمعنا اليوم، إن الوضع الراهن في أوكرانيا يبدو مختلفا عما كان عليه عندما اجتمعنا آخر مرة في حزيران/يونيه، لمجرد بضعة أيام، ومن ثم، بعد عدوان مشترك شنّته قوة انفصالية وروسية قامت بتنسيق هجمات غربي خط وقف إطلاق النار في دونيتسك. ولكن الوضع المروع الذي كان سائدا في حزيران/يونيه لا يمكنه أن يصبح أساسا لتقييماتنا أو أعمالنا. ففي حين أن عمليات القتال الرئيسية تراجعت منذ وقف إطلاق النار في ١ أيلول/سبتمبر، وهذا أمر بالغ الأهمية لحياة جميع المتضررين، فإن هذه الأزمة لا تقل عن بقائها أزمة حقيقية، وملحّة، وباعثة على القلق. فما فتئت هناك انتهاكات لوقف إطلاق النار تُرتكب يوميا، حسبما سمعنا، ولا يزال مواطنو أوكرانيا، كل أوكرانيا، يعانون معاناة هائلة، وفقا لما تم ذكره بقدر كبير من التفصيل اليوم.

فلنكن واضحين إزاء سبب اجتماعنا مرة أخرى، والدافع الذي لا يزال يحرك هذه الأزمة. نحن هنا لأن روسيا ما فتئت تحتل منطقة القرم في أوكرانيا ذات الحكم الذاتي، في تحد للقانون الدولي، والتزاماتها التعاهدية، ووثيقة هلسنكي الختامية، والقرار ٢٦٢/٦٨، الذي اتخذه ١٠٠ عضو من أعضاء الجمعية العامة، والذي رفض الاستفتاء الزائف الذي جرى في القرم، ودعا إلى احترام وحدة أراضي أوكرانيا.

وأقامت سلطاتها هناك دعاوى جنائية ضد منتقدي الاحتلال، واستهدفت تحديدا مجتمع التتار، فجرى تعريضهم للضرب والاحتجاز التعسفي ومداهمات الشرطة. ونحن هنا لأنه حتى اليوم لا تزال موسكو تسلح الانفصاليين في شرق أوكرانيا وتدربهم وتدعمهم وتقاتل إلى جانبهم. ويوم الأربعاء، أكد مكتب مفوضية حقوق الإنسان استمرار تدفق الذخيرة والأسلحة والمقاتلين من الاتحاد الروسي إلى الأراضي التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة. وثمة قوة عسكرية انفصالية وروسية مشتركة، بقيادة ضباط روس، لا تزال تعمل في الأراضي الأوكرانية.

ونحن هنا لأن موسكو والانفصاليين يواصلان عرقلة جهود الرصد الدولي، وتقويض وقف إطلاق النار وآفاق السلام. ويواجه المراقبون من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا العرقلة على أساس يومي. وفي نهاية الأسبوع الماضي تحديدا، تعرّضت دورية من مراقبي منظمة الأمن والتعاون للتهديد من جانب انفصاليين يحملون بنادق رشاشة.

ونحن هنا لأنه، في تجاهل صارخ للالتزامات التي تم التعهد بها، يواصل الانفصاليون المدعومون من روسيا الهجوم على المواقع الأوكرانية على طول خط التماس كل يوم تقريبا، ويطلقون في بعض الأحيان قذائف الهاون المحظورة بموجب اتفاقات سحب الأسلحة. ولا يزال الجنود والمدنيون الأوكرانيون يتعرضون للقتل أو الإصابة جرّاء هذه الهجمات، ولا يمكننا أن نعتاد على ذلك. والأثر التراكمي لعدوان موسكو يبقى متمثلا في معاناة المدنيين الأوكرانيين على نطاق واسع وعلى نحو لا لزوم له. فهناك نحو ١,٥ مليون شخص غير قادرين على العودة إلى ديارهم، أو مدارسهم، أو ممارسة حياتهم اليومية. ولقد حل فصل الشتاء، وثمة ٣٠٠ ٠٠٠ شخص من المقيمين على طول خط التماس بحاجة إلى بطانيات، ووقود، وملابس لمواجهة الطقس البارد.

وعلى الرغم من الفاقة الملحّة، هناك قلة من منظمات الإغاثة قادرة على العمل في المناطق الخاضعة لسيطرة الانفصاليين، لأنه، كما سمعنا من جون غينغ، قام الانفصاليون بتعليق عمل منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية في تموز/يوليه وطردها. ولا يصل من المعونة التي يحتاجها مليونان من الناس في هذه المناطق سوى النذر اليسير. وسمعنا في وقت سابق معلومات مؤثرة جدا من سفير الاتحاد الروسي عن معاناة الناس الذين يعيشون في دونباس، لكن الانفصاليين التابعين لروسيا هم الذين طردوا المنظمات الإنسانية، ومنعوها إلى حد كبير من استئناف مهامها.

ونحث موسكو على الوفاء، في نهاية المطاف، بالالتزامات التي قطعتها عندما وقّعت اتفاقات مينسك، وكفالة أن يرفع الانفصاليون القيود، ويسمحوا على الفور باستئناف تقديم المساعدات التي تمس الحاجة إليها. كما نحث حكومة أوكرانيا على التعجيل بالجهود الرامية إلى تيسير تنقّل المدنيين والبضائع عبر خط التماس، ومواصلة توفير المساعدات الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية للأشخاص المشردين داخليا وغيرهم من المحتاجين إليها.

وهناك أيضا تدهور يثير القلق البالغ بشأن حالة حقوق الإنسان في دونباس، وفقا لما تذكره بالتفصيل بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان. فتقريرها لهذا الأسبوع يشير إلى ”ادعاءات جديدة عن عمليات القتل والتعذيب وسوء المعاملة، والاعتقال غير القانوني والسخرة“ في المناطق الخاضعة لسيطرة الانفصاليين. والسلطات المعلنة ذاتيا في الشرق تقصّر دائما في اعتقال المسؤولين عن الإساءات وسوء المعاملة، أو التحقيق معهم، أو جعلهم عرضة للمساءلة. والبعثة أبلغت أيضا عن وقوع حوادث في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الأوكرانية؛ ونحن نحث الحكومة على التحقيق فورا في جميع الادعاءات الخطيرة وذات المصداقية.

ومثلما نعلم تماما من يدفع هذا الصراع، نعلم ماذا يجب فعله لوضع حد له. إن اتفاقات مينسك التي جرى توقيعها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وشباط/فبراير ٢٠١٥ هي الطريق الأفضل والوحيد لتحقيق السلام في شرق أوكرانيا. وخلال الأشهر الستة الماضية منذ اجتماعنا الأخير، شهدنا كيف أن الخطوات حتى الناقصة نحو تنفيذ اتفاقات مينسك، مثل اتفاق وقف إطلاق النار في ١ أيلول/سبتمبر، يمكنها أن تقلل من الإصابات وتتيح المجال لتحقيق التقدم على الجبهات الأخرى. فالمطلوب الآن، الذي طال انتظاره، هو التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك. ويجب على جميع الأطراف أن تغتنم

الفرصة للوصول بهذا الصراع إلى نهاية سلمية. ولقد شهد هذا العام بعض التقدم في هذا الاتجاه، مع وقوع عدد أقل من الإصابات وسحب بعض الأسلحة بشكل محدود. وحان الوقت الآن لتنفيذ اتفاقات مينسك وتسوية هذا الصراع. فمن شأن ذلك أن يتيح لشعب أوكرانيا استئناف حياته الطبيعية، والتركيز على بناء المجتمع الديمقراطي الأوروبي الذي قاتل الأوكرانيون من أجله، وماتوا من أجله في كثير من الحالات.

واسمحوا لي أن أكون واضحة بشأن طريق السلام المنصوص عليه في اتفاقات مينسك. إن الانتهاكات اليومية لوقف إطلاق النار يجب أن تتوقف على الفور. ويجب سحب الأسلحة الثقيلة من الخطوط الأمامية، ويجب السماح لمنظمة الأمن والتعاون بالتنقل الكامل على طول الطريق إلى الحدود. ويجب، من ثم، إجراء الانتخابات المحلية الشرعية في دونباس. إن اتفاقات مينسك واضحة تماما بخصوص متطلبات إجراء هذه الانتخابات: يجب إجراؤها وفقا للقانون الأوكراني ومعايير منظمة الأمن والتعاون، ويجب إجراؤها تحت مراقبة منظمة الأمن والتعاون.

في تشرين الأول/أكتوبر، التزم الرئيس بوتين بهذه المعايير المطلوبة في اتفاقات مينسك، ووافق على حاجة الجانبين الملحة إلى الاتفاق على آليات الانتخاب التي تتطابق مع هذه المعايير. ولكن منذ ذلك الحين، ترفض روسيا ويرفض الانفصاليون المقترحات التي قدمتها أوكرانيا ومنظمة الأمن والتعاون لأنها تضمنت عناصر مثل الوجود الحر لوسائط الإعلام، وحق الأحزاب السياسية الأوكرانية في المشاركة. وبينما أجرت بقية أنحاء أوكرانيا الانتخابات المحلية في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، لا يزال سكان دونباس محرومين من انتخاب ممثليهم على نحو شرعي، وتواصل روسيا وأعوانها رفض عمل مجموعة الاتصال الثلاثية.

إن إجراء انتخابات مشروعة هو المفتاح لإطلاق الخطوات المتبقية من اتفاقات مينسك، وتمكين الأراضي الخاضعة لسيطرة الانفصاليين من إعادة إدماجها سلميا في النظام السياسي والقانوني لأوكرانيا. وكما اتُفق عليه في باريس خلال تشرين الأول/أكتوبر، يجب أن يعقب الانتخابات تنفيذُ القانون الخاص لأوكرانيا ودخول قانون العفو العام حيّز النفاذ. كما يجب القيام بالإصلاح الدستوري، وما فتئت أوكرانيا تعمل على تحقيق ذلك منذ عدة شهور. وقد تمت الموافقة على مشروع تعديلاتها المتعلقة باللامركزية من جانب الخبراء القانونيين الدوليين التابعين للجنة البندقية، وفي آب/أغسطس تلقت أول موافقة من الموافقتين المطلوبتين من جانب البرلمان.

أخيرا، يجب على روسيا والانفصاليين الوفاء بالتزامات مينسك الأخرى المعلّقة، التي تتضمن سحب جميع المقاتلين الأجانب والمعدات العسكرية، والإفراج عن الرهائن والمحتجزين كافة بشكل غير قانوني، بمن فيهم ناديا سافتشينكو وأوليغ سينتسوف، وانتقال السيطرة على الحدود الدولية مرة أخرى إلى حكومة أوكرانيا ذات السيادة.

وعندما تعمد جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها، سوف نرى تقدما بشأن هذا الصراع. وحتى ذلك الحين، سوف تكون هناك إصابات، وسوف يرتفع عددها حتما.

واسمحوا لي أن أختتم بمحاولة إضفاء لمسة إنسانية على المخاطر القائمة. مارينا رزنيك تبلغ من العمر ١٣ عاما. ذات يوم سبت من كانون الثاني/يناير، كانت مارينا تقوم بزيارة والدها في حي سكني في ماريوبول. في ذلك اليوم، أعلن الانفصاليون شن هجوم على المدينة. فأدى إطلاق الصواريخ الذي أعقب الاعلان إلى مقتل ما لا يقل عن ٢٩ شخصا وإصابة ٩٧ آخرين بجروح. وكانت مارينا من بين أولئك المصابين بجروح. فعندما سقطت قذيفة على المترل، حاول والدها أن يحميها بجسده، ولكن شظيتين من شظايا تلك القذيفة أصابتا جسدها. إحدى الشظيتين أصابت نخاعها الشوكي. وبعد سنة تقريبا، مارينا التي دفعها حبها للرقص إلى أن تحلم بأن تصبح راقصة هيب هوب

محترفة، لا تزال فاقدة الاحساس بساقها اليمنى. لا يسعها أن تمشي. وبدلا من الرقص، فهي تأمل الآن أن تساعد الأطفال الآخرين الذين تضرروا من هذا الصراع.

نحن هنا اليوم بسبب عدوان موسكو، وكيف أنها تواصل تأجيج ذلك النزاع وكيف يلحق النزاع الضرر بالأبرياء مثل مارينا. سنواصل الاجتماع بشأن تلك الأزمة. سنواصل الإصرار على أن نسمع الحقائق إلى أن يتوقف العدوان وتُسترد سيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها. ونحث موسكو على اختيار طريق السلام والوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقات مينسك.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة للسيد بافلو كليمكن، وزير الخارجية في أوكرانيا.

السيد كليمكن (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد جلسة اليوم. لقد انقضى بعض الوقت منذ ناقش مجلس الأمن الحالة في أوكرانيا وحولها (انظر S/PV.7498)، وهي حالة متقلبة وخطيرة. ولئن تغيرت التفاصيل، فقد بقيت الأساسيات على حالها. والعدوان الروسي بلغ آفاقاً جديدة. فهو لم يتوقف بالتأكيد. شبه جزيرة القرم تحت الاحتلال. ودونباس تتعرض للهجوم. ومينسك أشبه بأحجية الصور المقطوعة التي لم يكتمل جمع قطعها معاً، وأتمنى أن يحدث ذلك. وقد آن الأوان لكي نلقي على الأمور نظرة فاحصة.

أشكر صديقي وزير الخارجية الليتواني ليناس لينكفيتشيوس للمساعدة في عقد هذه الجلسة. وأشكر أيضا مقدمي الإحاطات الإعلامية – نائب الأمين العام يان الياسون، والأمين العام المساعد إيفان سيمونوفيتش، والسيد إرطغرل أباكان، رئيس بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والسيد جون غينغ، مدير شعبة التنسيق والاستجابة التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية – على إسهاماتهم الزاخرة بالمعلومات في هذه الجلسة.

انقضى نحو ٣٠٠ يوم منذ اتخذ القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) الذي أقر المجلس بموجبه اتفاقات مينسك بالإجماع. انقضت شهور. وقتل المئات والآلاف من الأشخاص. لماذا لم تنفذ اتفاقات مينسك حتى الآن؟ ولماذا لم يتم التوصل إلى السلام؟

التوصل إلى السلام مسألة تتطلب وجود دافع. ولن يتحقق السلام إلا إن كنا نريده. وأوكرانيا تريد السلام، لأن السلام هو فرصتنا للبقاء. فهل لدى روسيا دافع لذلك؟ هذا سؤال مفتوح. ففي أعقاب الاتفاق على اتفاقات مينسك، في شباط/فبراير، كنا نتوقع تنفيذ وقف إطلاق النار، على أقل تقدير. كنا ننتظر سحب الأسلحة والقوات في غضون أيام أو أسابيع. كنا نتوقع التوصل إلى حل سياسي نهائي بحلول نهاية عام ٢٠١٥. تلك كانت توقعاتنا لدى توقيع أطراف اتفاقات مينسك عليها.

غير أن حبر التوقيع الروسي لم يكن قد جف بعد عندما شن الجيش النظامي الروسي، جنباً إلى جنب مع وكلاء موالين لروسيا، هجوماً عسكرياً واسع النطاق على دبالتسيف. واستمرت معاناة أوكرانيا. ويبدو الآن كما لو أن روسيا ما زالت تدرس هل تكتفي بذلك أم أن عليها أن تمضي قدماً. وما حدث في بلدة دبالتسيف الصغيرة كان بمثابة استعراض للقوةً، مجرد نبذة عن كيفية ”تنفيذ“ روسيا لاتفاقات مينسك. وقد شرعت في نمط ما زلنا نراه يطبق حتى الآن: التخريب والحصار والأكاذيب.

فماذا تفعل أوكرانيا بينما ترهق روسيا عقولنا وأرواحنا؟ الأمر بسيط جدا: توقفت القوات الأوكرانية عن إطلاق نيرانها، وهو ما تحققت منه منظمة الأمن والتعاون، في جملة أمور، وسحبت أسلحتها. وحصلت بعثة الرصد الخاصة التابعة للمنظمة على الوصول الكامل إلى كل المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة أوكرانيا. وبالرغم من الاستفزازات التي لا تنتهي والقصف المستمر من قبل الإرهابيين الذين تدعمهم روسيا، فإن أوكرانيا، بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون والمجتمع

الدولي، تبذل كل جهد ممكن للوفاء بالتزاماها تجنباُ لأزمة إنسانية. إننا ندفع إعانات اجتماعية لسكان دونباس المحتلة ولكل من يمكنه الفرار من المنطقة التي تسيطر عليها روسيا ووكلاؤها. ونحن نعطي دون انتظار للسداد.

وتقوم أوكرانيا بإنشاء مراكز لوجستية إنسانية خاصة وتنفيذ مشاريع لإعادة تأهيل البنية التحتية، والآلاف من السكان يأتون إلى تلك المراكز يومياً. وبعد التصريح الأمني، أرسلنا فرقاً لإصلاح الأضرار التي لحقت بالبنى الأساسية لإمدادات الكهرباء والمياه. وبعد حوار وطني جامع، بما في ذلك مع ممثلين عن منطقة دونباس، اعتمد البرلمان الأوكراني، في القراءة الأولى، بعض التعديلات الدستورية المتصلة باللامركزية، وتقضي بتطبيق نظام خاص للحكم الذاتي المحلي في مناطق معينة من المناطق دونيتسك ولوهانسك. وعلاوة على ذلك، كما ذكر آنفاً، قدمت أوكرانيا لفريق الاتصال الثلاثي ورقة مفاهيمية بشأن طرائق إجراء انتخابات محلية في دونباس. وأخيراً، فإننا نقدم دعماً شاملاً لمنظمة الأمن والتعاون لتمكينها من تنفيذ ولايتها في كامل أنحاء أراضي أوكرانيا.

ولكن دعونا ننظر إلى الجانب الآخر. ماذا فعل الاتحاد الروسي كطرف في اتفاقات مينسك؟ هو لم يفعل شيئاً، أساساً. وعوضاً عن ذلك، انخرطت روسيا والتشكيلات المسلحة غير الشرعية التي تدعمها في استفزازات واعتداءات مكثفة، ما جعل وقف إطلاق النار هشاً للغاية. وامتنعت عن سحب أسلحتها الثقيلة والأخف وزناً، وناورت بإخفائها في مناطق محظورة. ومنعت وصول بعثة الرصد الخاصة إلى المناطق الخاضعة لسيطرها. ورفضت إطلاق سراح الرهائن في دونباس والسجناء السياسيين المحتجزين في السجون الروسية، مثل ناديا سافتشينكو وألكسندر كولشينكو وآخرين. وعرقلت أنشطة المنظمات الإنسانية الدولية في المنطقة، بما في ذلك أطباء بلا حدود. ورفضت إجراء الانتخابات المحلية في دونباس وفقا للقانون الأوكراني والمعايير الدولية. وعرقلت بذلك أي مشاركة من جانب منظمة الأمن والتعاون. وبطبيعة الحال، تبقي روسيا على دورياها وتواصل تعزيز وحداها العسكرية في دونباس المحتلة.

وفي وقت سابق، سمع المجلس من الممثل الروسي أن روسيا ليست طرفاً في النزاع. وذلك هو نفس السرد القديم بشأن اعتباره نزاعاً محلياً. ومرة أخرى، قال الجانب الروسي، ليس اليوم فقط ولكن مرات عديدة، إن العسكريين الروس الموجودين هناك هم ببساطة يقضون عطلة. ولكن الحقيقة يمكن إثباها بطرق عديدة: فقبل أسبوعين تحديداً، تبادلنا ضابطاً روسياً برتبة رائد مقابل أحد أفراد قواتنا المسلحة كان محتجزاً كرهينة. روسيا يمكن أن تدعي أن إلفيس لا يزال حياً، ولكن الأكاذيب مهما كثرت لا يمكن أن تغير من الحقائق شيئاً.

إننا نحتاج إلى التأمل: لماذا تأتي الرواية الروسية متناقضة إلى هذا الحد مع كل ما سمعناه اليوم من جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية الأربع. هل تعيش روسيا في واقع مختلف؟ سيكون جوابي: كلا، بأي حال من الأحوال. نحن مستمرون في سماع نفس الدعاية من روسيا كما سمعنا في البداية، والسبب هو أن الروس يريدون دونباس روسية في أوكرانيا روسية. هدفنا البسيط هو التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك. ومن خلال السلام، يمكن أن تكون حياتنا طبيعية وأن يعود القانون والنظام. ما نريده هو دونباس أوكرانية والسلام للشعب الأوكراني في دونباس الأوكرانية. وهذا هو السبب في ترديد روسيا كل هذه الأكاذيب.

ليس الأوكرانيون هم من يحارب روسيا، ولكن العكس هو الصحيح. ليست أوكرانيا من يرسل أسلحة إلى روسيا، ولكن العكس هو الصحيح.

وليست أوكرانيا هي التي ضمت أرضا روسية، بل العكس هو الصحيح.

ومنذ التوقيع على اتفاقات مينسك، تعرضت القوات الأوكرانية ومواقع المدنيين للقصف والهجوم أكثر من ١٣٥٠٠

مرة. وشنت القوات الروسية والوكلاء الموالون لروسيا عدة هجمات واسعة النطاق على ديبالسيف في ١٥ شباط/فبراير، وعلى مارينكا وشاستيا في ٣ حزيران/يونيه، وعلى ستاروهناتيفكا في ١٠ حزيران/يونيه، وفي عدة مرات على شيروكنيي. ومؤخرا كان هناك وقت توقف فيه ارتفاع الخسائر في الأرواح. وقد انتهى ذلك تماما في الوقت الحالي. فالأمور آخذة في التدهور مرة أخرى. والاتجاه سيئ للغاية. والفرصة الوحيدة لمنع انزلاق الأمور إلى النزاع الكامل هي الالتزام الكامل باتفاقات مينسك، ليس بالأقوال ولكن بالأفعال. وقد لا تكون الاتفاقات غاية الكمال ولكنها السبيل الوحيد لوضع حد لما يجري في دونباس. وأوكرانيا ملتزمة التزاما كاملا بالاتفاقات باعتبارها جسرنا نحو المستقبل. ولن نحرق هذا الجسر.

ولكن لماذا ينبغي حفز على وقف هذه الأمور. فالأمور لن تتغير حتى تغير روسيا موقفها. وعليها أن تتقيد بالقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). ويجب عليها تنفيذ جميع العناصر الأساسية للتهدئة المستدامة. وعلى روسيا وقف الاستفزازات العسكرية الموجهة ضد القوات الأوكرانية في دونباس وكفالة كامل إمكانية وصول بعثات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى حدود الدولة بين روسيا وأوكرانيا، والوقف الذي يمكن التحقق منه لدعم المليشيات في دونباس، وسحب قواتها وأسلحتها من أرض أوكرانيا، وبدء مناقشات حقيقية وعملية بشأن طرائق استعادة أوكرانيا للسيطرة الكاملة على الحدود، وبطبيعة الحال، طرائق للعمل بشكل واضح نحو إنشاء نظام انتخابي حقيقي وفقا لمعايير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والقانون الأوكراني. وإذا جرى تخريب أي واحد من تلك العناصر التي لا غنى عنها للتهدئة، فإن النتائج ستكون مجزأة وغير مستقرة، على نحو ما يمكن مشاهدته اليوم. ولتأمين التهدئة المستدامة، من الضروري اتخاذ إجراء دولي متسق.

وفي آذار/مارس الماضي، طلبت أوكرانيا رسميا من الأمم المتحدة نشر بعثة لحفظ السلام من أجل دعم تنفيذ اتفاقات مينسك. ونشر تلك البعثة، أو بديلها المحتمل – وهو توسيع ولاية بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا – سيكون ضروريا لتنفيذ اتفاقات مينسك من قبيل، في جملة أمور، نزع سلاح التشكيلات العسكرية غير القانونية، ورصد سحب القوات والأسلحة الروسية والتحقق منه، وتوزيع المساعدات الإنسانية، وتأمين بيئة مؤاتية لإجراء الانتخابات المحلية وفقا لمعايير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأناشد مجلس الأمن مرة أخرى تولي القيادة في إنشاء مثل تلك البعثة.

وإزاء خلفية الهجمات الإرهابية المروعة التي وقعت مؤخرا، ينبغي ألا ننسى الضحايا الأبرياء لسقوط طائرة الخطوط الجوية الماليزية MH-17. وبعد عام من وقوع ذلك الحادث، شرعت مجموعة من الدول المتفقة في الرأي، التي تسعى لتحقيق العدالة للضحايا وأسرهم، في إنشاء آلية دولية من شأنها أن تحظى بأكبر شرعية دولية وبالفعالية والمسؤولية والشفافية من أجل إخضاع المسؤولين للمساءلة. وليس من المستغرب أن دولة واحدة هي التي عطلت اعتماد مشروع القرار في ذلك الصدد (انظر S/PV.7498). ومع ذلك، فإن استخدام روسيا لحق النقض (الفيتو) لم يثبط همتنا، بل على العكس من ذلك تماما. وكان التصويت على مشروع القرار المتعلق بسقوط الطائرة MH-17 هو لحظة الحقيقة، والحقيقة هي ما نصبو إليه. وتعمل أوكرانيا على نحو وثيق مع أستراليا وبلجيكا وماليزيا وهولندا وغيرها من الدول المكلومة على تحديد آلية موثوقة وفعالة أخرى من أجل إقامة العدل. وترى أوكرانيا أن على مجلس الأمن أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي. وحينما يكون الوقت مناسبا، على المجلس توجيه رسالة واضحة مفادها أنه لن يسمح بأية تعديات على سلامة الملاحة الجوية وإقامة العدل – أولا وقبل كل شيء من أجل فقدوا بناهم وأبناءهم وأجدادهم وجداهم في تلك الكارثة المروعة.

وفي انتهاك لقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨، لا يزال الاتحاد الروسي يحتل جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي

ومدينة سيفاستوبول، وهو يواصل إتباع سياسة العدوان على السكان المحليين وبخاصة تتار القرم والأوكرانيين. وأشير إلى أنه، بموجب القانون الدولي، تتحمل روسيا المسؤولية باعتبارها السلطة المحتلة. وندعو روسيا إلى الوقف الفوري لانتهاكات حقوق الإنسان والسماح لمراقبي حقوق الإنسان الدوليين بالوصول بحرية وبدون شروط إلى القرم.

إن كل حرب إفساد. والحرب تسيئ للطبيعة وللذات الإلهية وللإنسانية. ولكن التاريخ لم يشهد حروبا عديدة أكثر إفسادا من هذه الحرب. فهذه حرب بين أشخاص يتكلمون في أغلب الأحيان اللغة نفسها ويقرأون الكتب نفسها ويستمعون للموسيقى نفسها. وكانوا منسجمين على نحو جيد حتى أقنعت الدعاية الروس بأن أوكرانيا يحكمها النازيون. وهي حرب لا وجود لها رسيما، وضد عدو لم يكن موجودا إطلاقا. وهي حرب تجعل روسيا تشعر بأنها قوية ولكنها في الواقع تجعلها ضعيفة. وهي حرب للماضي ضد المستقبل. ويتعين علينا أن نوقفها. ولنستخدم الفرصة التي تتيحها اتفاقات مينسك قبل أن تضيع هذه الفرصة.

لقد قيل إن الخطأ المتكرر ليس خطأ، وإنما هو قرار. وقتل أكثر من ٩ ٠٠٠ شخص بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ بسبب قرارات روسيا. وحان الوقت لاتخاذ موقف جديد. فأوكرانيا لا تريد أن تفرض أي شيء على الدول الأخرى. ولكننا لن نضحي بحريتنا من أجل أي شيء في العالم. وكل ما نريده هو السلام والهدوء وتحديد مصيرنا بأنفسنا - وحالما ينتهي العدوان، سنفعل ذلك بكل تأكيد. وعلى من يأتون لشن الحرب أن يذهبوا. ومن قتلوا ٩ ٠٠٠ شخص يجب أن يعاقبوا وسيعاقبون. ومن خدعتهم الدعاية يمكن أن يغفر لهم. وعلى من اعتقدوا أنهم سيكسرون إرادة أوكرانيا أن يدركوا أنهم فشلوا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلب ممثل الاتحاد الروسي أخذ الكلمة للإدلاء ببيان إضافي.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): للأسف، لم تصل مناقشتنا اليوم إلى مستوى التحليل الموضوعي المطلوب فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقات مينسك والقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). وتدل الأكاذيب الشائعة الواردة في بيان ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية على أنه طوال الأزمة في أوكرانيا، من بدايتها وحتى نهايتها، تضطلع واشنطن، العاصمة، بدعمها لشركائها في كييف، بدور يخالف سياق صيغة نورماندي. وذلك على وجه اليقين أحد الأسباب التي تجعل العمل بشأن التوصل إلى تسوية سياسية ليس بتلك البساطة. وبصراحة، لا يوجد المزيد من الموضوعية في بيان وزير الخارجية الأوكراني. والأمر الأهم، أنه لم يقل إن القيادة الأوكرانية تفهمت مسؤوليتها عن تنفيذ اتفاقات مينسك الموقع عليها في ١٢ شباط/فبراير والقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، الذي جعل الاتفاقات وثيقة ملزمة قانونا. وفعلت سلطات أوكرانيا عكس ذلك - وليس مرة واحدة فقط - فهي أدت إلى تقويض الفرصة للتوصل إلى تسوية سياسية للأزمة في أوكرانيا.

وفي إطار كلتا صيغة نورماندي ومجموعة الاتصال الثلاثية، تضطلع روسيا بمسؤولياتها. وهي ستواصل القيام بذلك. ونأمل في نهاية المطاف أن تسود فيما بين السلطات الأوكرانية أيضا الإرادة السياسية الضرورية لتنفيذ اتفاقات مينسك والقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). وربما حان الوقت حقا لاتخاذ نهج جديد.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠.